الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي الإسبوعي

(658)

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	5
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	7

أماكن للتشميس والخلوة الشرعية في مراكز الشرطة

المصدر: جريدة مكة السبت 15 جماد أول 1440هـ - 20 يناير 2019م
https://makkahnewspaper.com/article/1095436

سحر أبوشاهين - الدمام

فيما أشادت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بالمعاملة الطيبة التي يجدها الموقوفون في السجن العام بالعاصمة المقدسة وعدد من مراكز الشرطة والمخافر، وأكدت تميزها بوجود أماكن كافية للخلوة الشرعية وأماكن أخرى للتشميس، سجلت بعض الملاحظات تتعلق بضعف الإعاشة والتكدس، وقلة البرامج الترفهية والرياضية المقدمة للنزلاء.

وعرض التقرير السنوي لجمعية حقوق الإنسان بالسعودية 2017 السلبيات والإيجابيات التي وجدها خلال الزيارات التي جرت إلى السجن العام بالعاصمة المقدسة، ومركز شرطة السليمانية، ومخفر شرطة هديب بالجوف، وسجن طريف، وأوصت خلاله بزيادة عدد الكوادر العاملة في فرق البحث الجنائي، وأجهزة الحاسب الآلي التي يمكن من خلالها الاطلاع على سوابق من يقبض عليهم، وزيادة مساحة السجن، والالتفات إلى الأنشطة والفصول الدراسية، ومضاعفة الخدمات الطبية.

السجن العام بالعاصمة المقدسة:

الإيجابيات:

صالة زيارة السجناء منظمة

معاملة طيبة للموقوفين

توفر أماكن تشميس

عدد كاف من أماكن الخلوة الشرعية

كبائن اتصالات هاتفية في العنابر

النظافة

السلبيات:

تكدس بعض العنابر

ضعف التهوية في بعض العنابر مما يضر بصحة النزلاء

دورات المياه تحتاج لترميم

ضعف الإعاشة المقدمة للنزلاء

قلة البرامج الترفيهية والرياضية

مركز شرطة السليمانية:

الإيجابيات:

حالة المبنى جيدة

مراعاة الإدارة لحقوق الموقوفين وإطلاعهم عليها

السلبيات:

وجود عمدة حي واحد يخدم أحياء عديدة

سجن طريف:

الإيجابيات:

وجود مغسلة داخل السجن

وجود صيانة ونظافة دورية

السلبيات:
محدودية مساحة السجن
عدم وجود فصول دراسية أو نشاطات للسجناء
نقص الكادر الطبي
مخفر شرطة هديب بالجوف:
الإيجابيات:
تفهم منسوبي المركز لعمل الجمعية
المبنى نظيف وتجرى له صيانة دورية
ناوب عدد من منسوبي المركز على حراسته
لا وجود لموقوفين في يوم الزيارة
السلبيات:
نقص كوادر البحث الجنائي
نقص أجهزة الحاسب الآلي المرتبطة بالتعرف على سوابق المقبوض عليهم

العيبان يبحث مع تشيرفوني التعاون المشترك في مجالات حقوق الإنسان

رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي: المملكة تشهد تطورات وخطوات رائدة لتحقيق التنمية المستدامة

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702540

»عكاظ« (الرياض)
بحث رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، مع رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي لدى المملكة السيد ميكيل تشيرفوني دي أورسو آفاق التعاون المشترك في ما يتعلق بمجالات حقوق الإنسان المختلفة.
جاء ذلك خلال زيارة قام بها ميكيل إلى رئيس الهيئة في مقر الهيئة بالرياض اليوم (الأربعاء.(
واستعرض العيبان خلال استقباله رئيس مندوبية الاتحاد الأوروبي جهود المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، وولي العهد الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز، في دعم حقوق الإنسان، مشيراً إلى التطورات التي تشهدها المملكة والخطوات الرائدة نحو تحقيق التنمية المستدامة التي تجعل من الإنسان محورا للتنمية وفقا لرؤية المملكة 2030 الهادفة إلى تحقيق تنمية شاملة لمستقبل أفضل للمملكة.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

ضبط 2.5 مليون مخالف لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4619786

الرياض – «الحياة | «منذ 18ساعة في 26 يناير 2019 -اخر تحديث في 26يناير 2019 / 16:19
تجاوزت حصيلة الحملات الميدانية المشتركة بعد حوالى 16 شهراً من انطلاقتها 2.5 مليون مخالف لأنظمة الإقامة والعمل وأمن الحدود تو توقيفهم في مناطق المملكة كافة حتى يوم الخميس الماضي.
وكشفت وزارة الداخلية السعودية في بيان، أن إجمالي المخالفين الذين تم ضبطهم في الحملات بلغ، 2.504.037 مخالفاً، منهم 1.949.024 مخالفاً لنظام الإقامة، و383.033 مخالفاً لنظام العمل، و171.980 مخالفاً لنظام أمن الحدود.
وبلغ إجمالي من تم ضبطهم خلال محاولتهم التسلل عبر الحدود إلى داخل المملكة 41.233شخصاً، 51 في المئة منهم يمنيو الجنسية، و46 في المئة إثيوبيون، وثلاثة في المئة من جنسيات أخرى، فيما تم ضبط 1852 شخصاً حاولوا التسلل عبر الحدود إلى خارج المملكة.
ووصل إجمالي المتورطين في نقل وإيواء المخالفين والتستر عليهم الذين تم ضبطهم 3305أشخاص. فيما بلغ إجمالي المواطنين الذين تم إيقافهم لتورطهم في نقل أو إيواء الوافدين المخالفين 1015 مواطناً، تم استكمال الإجراءات النظامية في حق 984 منهم وإخلاء سبيلهم، وتستكمل الجهات المختصة تنفيذ الأنظمة في حق بقية الموقوفين وعددهم 31 سعودياً.
وبلغ إجمالي من يتم إخضاعهم حالياً لإجراءات تنفيذ الأنظمة 10.647 وافداً مخالفاً، منهم 8938 رجُلاً، و1709 نساء.
وتم إيقاع العقوبات الفورية في حق 385.898 مخالفاً، وإحالة 345.075مخالفاً لبعثاتهم الدبلوماسية للحصول على وثائق سفر، وإحالة 430.271مخالفاً لاستكمال حجوزات سفرهم، وترحيل 637.507 مخالفين.

51.70%معدل تملك الأسر السعودية للمساكن في أول مسح رسمي تجريه «هيئة الإحصاء»

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4619859

الرياض - «الحياة» | منذ 7 ساعات في 27 يناير 2019 - اخر تحديث في 27 يناير 2019 / 00:48
كشف أول مسح ميداني رسمي للمساكن في السعودية أن معدل المساكن (المسلحة) المملوكة من قبل الأسر السعودية في المملكة بلغ 51.70 في المئة حتى منتصف العام 2018.
وأشارت نشرة المساكن الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء السعودية، إلى ارتفاع عدد المساكن المملوكة المشغولة بأسر سعودية إلى 60.49 في المئة من إجمالي المساكن حتى منتصف 2018، وذلك بزيادة 3.43 في المئة عن الرقم المسجل في منتصف 2017.
ولفتت إلى انخفاض نسبة المساكن المُستأجرة المشغولة بأسر سعودية لنفس فترة المقارنة لتصل إلى 37.63 في المئة، موضحة أن هذه النسب لا تعكس نسب تملك الأفراد للمساكن، وإنما صفة المسكن (مملوك، مُستأجر، مُقدم من جهة العمل) التي قد تسكنه أسرة واحدة أو أكثر من أسرة.

وأظهرت النشرة ارتفاع عدد المساكن المشغولة بأسر سعودية بمقدار 2.46 في المئة في منتصف عام 2018، لافتة إلى أن المساكن المشغولة بأسر سعودية (مملوك، مُستأجر، مُقدم من جهة العمل) تُشكل حتى منتصف عام 2018 نحو 64.2 في المئة من إجمالي المساكن في السعودية.
وبحسب إحصاء الهيئة بلغت المساكن المشغولة بأسر سعودية أعلى مستوى لها في منطقة مكة المكرمة بنسبة 24.96 في المئة، تليها منطقة الرياض بنسبة 23.68 في المئة، ثم المنطقة الشرقية بنسبة 14.31 في المئة، فعسير بنسبة 8.55 في المئة، ثم المدينة المنورة بنسبة 6.92 في المئة، فجازان بنسبة 4.93 في المئة، ثم منطقة القصيم بنسبة 4.64 في المئة، فمنطقة تبوك بنسبة 3.37 في المئة، ثم تأتي منطقة حائل بنسبة 2.22 في المئة، فنجران بنسبة 1.90 في المئة، فالباحة بنسبة 1.88 في المئة، ثم منطقة الجوف بنسبة 1.60 في المئة، وأخيرا تأتي منطقة الحدود الشمالية بنسبة 1.04 في المئة.
وبلغت المساكن المشغولة بأسر سعودية التي استخدمت البناء المسلح نسبة 89.54 في المئة، كما بلغت نسبة المساكن المشغولة بأسر سعودية والتي استخدم في بنائها (البلوك / الطوب) نسبة 10.44 في المئة.
وأظهرت نتائج الاحصاء أن الغالبية العظمى من المساكن المشغولة بأسر سعودية (مملوك، مُستأجر، مُقدم من جهة العمل) تعتمد على الشبكة العامة كمصدر رئيس للكهرباء بنسبة 99.85 في المئة ويقطنها 99.86 في المئة من إجمالي أفراد الأسر السعودية.
وأوضحت الهيئة العامة للإحصاء أنه جرى جمع نتائج المسح الميداني للمساكن خلال الفترة من 14 أبريل إلى 18 مايو من العام 2018، إضافة إلى بيانات سجلية من وزارة الإسكان تتعلق بالدعم السكني، لافتة إلى أن نشرة المساكن تهدف إلى توفير بيانات عن المساكن المشغولة بأسر سعودية (مملوكة، مُستأجرة، مُقدمة من جهة العمل) على مستوى المناطق الإدارية في السعودية.

نيابة القصيم تختتم برامج التوعية بإجراءات التعامل مع قضايا التحرش

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1733938

اختتم مدير عام فرع النيابة العامة بمنطقة القصيم الشيخ مساعد السيف ورش العمل التدريبية (آليات التعامل مع قضايا التحرش في فروع النيابة العامة (والتي أقيمت على مدى يومي الأربعاء والخميس .وشارك في ورشة العمل مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة القصيم مطلق الخمعلي ومدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية الدكتور فهد المطلق بصحبة عدد من منتسبي ومنتسبات وزارة الصحة ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، بالإضافة إلى أعضاء النيابة العامة والكادر الإداري في فرع النيابة العامة بمنطقة القصيم والدوائر التابعة له في محافظات المنطقة.
وألقى رئيس فرع النيابة العامة كلمةً شكر فيها مدير عام الشؤون الصحية بمنطقة القصيم مطلق الخمعلي، ومدير عام فرع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية بمنطقة القصيم الدكتور فهد المطلق، على حضورهما مشيراً إلى أن برنامج التعريف بنظام جريمة التحرش يحظى برعاية كريمة من النائب العام الشيخ سعود المعجب إيماناً بأهمية تعزيز دور النيابة في التعريف بنظام مكافحة التحرش وعقوباته، للمساهمة في الحد من قضايا التحرش وإيضاح أهمية الوعي بمثل هذه القضايا وآليات التعامل معها تأديبياً في الجهات الحكومية ومنها النيابة العامة بحكم الاختصاص.
وتضمنت الورشة التدريبية والتي شارك فيها الفريق المكلف من المقر الرئيس للنيابة العامة المستشار الدكتور ناصر العود وعضو النيابة الشيخ محمد المجدل وعضو النيابة الشيخ سعود بن لبدة، عدداً من المحاور تناولت التعريف بنظام مكافحة جريمة التحرش واستعراض اهم مواده النظامية ولاسيما المادة الخامسة والتي توجب على جميع الجهات الحكومية وضع التدابير اللازمة للحد من شكاوى التحرش، وذلك من خلال الأجهزة الإدارية المسؤولة. كما استعرض

الفريق المكلف آليات التحقيق في قضايا التحرش وأهم الإجراءات الواجب اتخاذها للتفريق بين الوصف الجرمي للتحرش وغيره من الجرائم السلوكية مثل إساءة الذوق العام وغيرها.
وفي ختام البرنامج تم تسليم المشاركين والمشاركات من أعضاء ومنتسبي النيابة والجهات الحكومية والذين تجاوز عددهم 185 شهادات الحضور في فعاليات الورش التدريبية.

الشورى يدرس مقترحا لتحويل المهرجانات التراثية لصناعة جاذبة

يضمن عدم تحميل الدولة مستقبلا أي مبالغ مالية لتنفيذها

المصدر: جريدة المدينة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611584

جابر المالكي ـ الرياض
علمت «المدنية» أن مجلس الشورى يدرس مقترحًا لتشريع نظام يضمن تفعيل دور القطاع الخاص في المهرجانات التراثية والثقافية وتحويلها إلى صناعة جاذبة بما يحقق المتعة الهادفة وتنشيط السياحة الداخلية، وأكد المقترح أن الاهتمام بهذا الجانب من شأنه أن يشمل ترسيخ تراث المملكة وخصوصيتها الثقافية عبر الأجيال، وتعزيز ارتباط إنسان هذه البلاد بأرضه وتاريخ آبائه وأجداده، وأوضح المقترح أهمية دور المهرجانات في التعريف بتراثنا الوطني على المستوى العالمي، مؤكدًا أن تلك الأهداف لن تتحقق إلا بوضع أطر نظامية تكفل الاستفادة منه وتحقق المصلحة العامة، وترفع ثقة المواطن بالسياحة الداخلية، وهو أمر يمكن الوصول إليه في حال إتاحة الفرص المتنوعة فيه لمؤسسات القطاع الخاص وفق أسس واضحة ومحددة.
وأشار المقترح إلى أهمية الاستفادة من الإمكانات المتاحة لموقع مهرجان الجنادرية طوال العام بدلاً من ثلاثة أسابيع في السنة، وعدم تحميل الدولة أي مبالغ مالية مستقبلية لتشغيل هذه المواقع، وحاجة المجتمع للمهرجانات التراثية المنظمة والهادفة المستمرة، والتي تحقق الوحدة الوطنية والمتعة الثقافة والتراثية، وبالتالي التوافق والانسجام مع رؤية المملكة 2030.
وذكر المقترح مبررات المشروع وفي مقدمتها إيجاد الأساس التنظيمي التشريعي لتفعيل دور القطاع الخاص في المهرجانات التراثية والثقافية من خلال التنسيق مع صندوق الاستثمارات العامة، والاستفادة من الإمكانات المتاحة لموقع وتجهيزات المهرجانات الوطنية (الجنادرية، سوق عكاظ) طوال العام بدلاً من حصر الاستفادة منه بمدة محدودة لا تتجاوز ثلاثة أسابيع في السنة، وسد احتياج جميع المناطق لوجود مواقع ثابتة ودائمة لهذا النوع من الفعاليات، إضافة إلى تطوير آلية لتحقيق التشغيل الذاتي للمهرجانات وعدم تحميل الدولة مستقبلاً أي مبالغ مالية لتنفيذها، وكذلك التوافق والانسجام مع رؤية المملكة 2030 التي من أهم أهدافها رفع الاقتصاد المحلي والتشجيع على السياحة الوطنية المرتكزة على القيم الإسلامية والأصالة والتراث الشعبي.
ومن المبررات التى ساقها المقترح تطوير السياحة السعودية من خلال المهرجانات التراثية والثقافية وتحويلها إلى صناعة ذات جذب ومنافع اجتماعية واقتصادية، وإيجاد البيئة المناسبة والداعمة لتهيئة فرص عمل جديدة للمواطنين والمواطنات في جميع مناطق المملكة، علاوة على دعم الأسر السعودية المنتجة، والتخفيف من الاعتماد على الفعاليات الموسمية التي تعد من أسباب ارتفاع أسعار الخدمات والمرافق السياحية، إضافة إلى تطوير آليات التعريف بالتراث الوطني، وترسيخه لدى الأجيال وتوظيف ذلك في تعزيز الوحدة الوطنية والمتعة الثقافة والتراثية، وأيضًا رفع الكفاءة المهنية للقائمين على هذه المهرجانات مع رفع القيمة الفكرية والفائدة الثقافية والاجتماعية من الفعاليات الثقافية والتراثية المقدمة للمواطن.

10توصيات لتوظيف الطاقات النسائية الشابة في التنمية

أكدها 2500 مشارك بملتقى القيادات بجامعة جازان

المصدر: جريدة المدينة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611583

نفيسة مغفوري - جازان

ترجمت 10 توصيات صدرت في ختام ملتقى القيادات الشابة بجامعة جازان توجه المملكة نحو استثمار الطاقات النسائية الشابة في التنمية والحد من الفرص المهدرة والاستفادة من التجارب القيادية النسائية الناجحة، حيث تضمنت التوصيات إتاحة فرص التدريب والتأهيل للشباب بالداخل والخارج من خلال برنامج «كفايات والتطوير المهني التعليمي» وبرنامج «ابتعاث» لصنع وتمكين قيادات شابة مستقبلية من خلال وزارة التعليم والعمل على تطوير لوائح الخدمة المدنية لتمكين الشباب في المهارات القيادية والسعي لجعل متوسط الفئة العمرية القيادية في العقدين الثالث والرابع ونشر وتفعيل ثقافة قياس الأداء المستمر في مختلف المؤسسات بقصد توفير بيئة ملائمة لصنع قيادات شابة مستقبلية بالإضافة إلى دعم المناهج والأنشطة اللاصفية في الجامعات السعودية وركزت التوصيات على التحديث والمراجعة المستمرة للبرامج الجامعية، بحيث يكون هناك توازن بين الإلمام بالجانب المعرفي والجانب المهاري مع تحديث اللوائح والضوابط بما يضمن عدم التفريق بين الرجل والمرأة في شغل الوظائف القيادية وتوظيف خبرات وقدرات المبتعثين بعد عودتهم وتمكينهم من تولي المناصب القيادية ونشر الوعي بدور الإعلام بمختلف وسائله في دعم القيادات الشابة، بالإضافة إلى إطلاق برنامج لتمكين القيادات الشابة في جامعة جازان بما يتناغم مع رؤية المملكة 2030 في صنع جيل قيادي. وأكد مدير جامعة جازان، الدكتور مرعي حسين القحطاني، أن الجامعة وضعت ضمن خطتها الإستراتيجية توجها وآليات مستحدثة، تعني أساسًا بتنمية المهارات القيادية للطالب عبر تأهيله وإعداده وتمكينه

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

1600قضية ضد شركات مقاولات استقبلتها المحاكم التجارية في 5 أشهر

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 20 جماد أول 1440هـ - 25 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/25/article_1529976.html

عبدالسلام الثميري من الرياض

بلغ عدد القضايا التي استقبلتها المحاكم التجارية، في مجال المقاولات منذ بداية العام الهجري حتى أمس، 1600 قضية.

وشكل الإخلال في تنفيذ العقود وعدم مطابقة البناء مع الخريطة ونوعية المنتج نحو 55 في المائة من إجمالي هذه القضايا.

وقالت لـ"الاقتصادية" مصادر في وزارة العدل، إن المحكمة التجارية في جدة استحوذت على النصيب الأكبر من هذه القضايا بـ 512، تليها المحكمة التجارية في الدمام بـ351 قضية، ثم مكة المكرمة بـ162 قضية، فمنطقة الرياض بـ153 قضية، ومحاكم منطقة المدينة المنورة بـ139 قضية.

واستقبلت محاكم منطقة بريدة 90 قضية تجارية في مجال المقاولات، تليها جازان بـ59 قضية، ثم حائل بـ42 قضية، فأبها بـ31 قضية، وعرعر بـ 20 قضية، تليها الجوف بست قضايا، ثم تبوك بأربع قضايا.

فيما سجلت محاكم نجران أقل المحاكم في استقبال قضايا المقاولات بثلاث قضايا.

يأتي ذلك في وقت أكدت فيه وزارة العدل أن إنشاء المحاكم التجارية من شأنه الإسهام في إضفاء الضمانة الأعلى للمتقاضين وسرعة في الفصل في المنازعات التجارية.

وأوضحت، أن القضاء التجاري باشر أعماله من خلال إنشاء ثلاث محاكم تجارية في كل من الرياض وجدة والدمام، ودوائر تجارية متخصصة داخل منظومة المحاكم العامة في عدد من مدن المملكة ودوائر استئناف متخصصة، وهو ما سيرفع من كفاءتها ويسهم في سرعة الإنجاز والفصل في القضايا التجارية، من خلال كوادر عمل من القضاة وأعوانهم كفيلة بتحقيق العدالة الناجزة.

وأشارت الوزارة في بيان سابق، إلى أنها بالتعاون مع المجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم، عملوا خلال العامين الماضيين على سن الخطط وتشكيل اللجان من أجل استكمال عملية سلخ القضاء التجاري، الأمر الذي تحقق اليوم ليشكل نقلة نوعية في تاريخ القضاء التجاري السعودي، وحدثا سيعزز ويرفع من بيئة الاقتصاد والاستثمار في المملكة.

وتستقبل المحاكم التجارية جميع المنازعات التي تقع بين التجار أو التي ترفع على التاجر، بسبب أعماله التجارية، والاختصاص بنظر جميع الدعاوى المتعلقة بالأنظمة التجارية وغيرها من الاختصاصات المنصوص عليها في المادة الـ 35 من نظام المرافعات الشرعية.

ووثيقة السلخ التي أقرها المجلس الأعلى للقضاء وديوان المظالم راعت كثيرا من الأهداف للرفع من مستوى القضاء التجاري في المملكة من خلال العمل على إنشاء المحاكم التجارية الثلاث والدوائر التجارية المتخصصة في المحاكم العامة في بقية مناطق المملكة، وذلك من خلال جعل الاختصاص في نظر بعض القضايا من دوائر ثلاثية لتحقيق مزيد من الضمانات القضائية للدعاوى التجارية.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

السعودية تُصدِر نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله

المصدر: جريدة الاقتصادية الجمعة 20 جماد أول 1440هـ - 25 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/26/article_1530756.html

"الاقتصادية" من الرياض

أعلنت السعودية اليوم السبت صدور نظام مكافحة جرائم الإرهاب وتمويله، والذي يتضمن رقابة على 12 نشاطاً مالياً.

ونشرت جريدة أم القرى نص لائحة النظام.

وأوضحت أن "النظام حدد 12 نشاطا ماليا سيتم فرض رقابة عليها، تتمثل في قبول الودائع وغيرها من الأموال القابلة للدفع، بما في ذلك الخدمات الخاصة في المصارف ، والإقراض أو الإيجار التمويلي أو أي نشاط تمويل آخر، كما سيتم فرض رقابة صارمة على خدمات تحويل النقد أو العملات ، وإصدار وإدارة أدوات الدفع، وتشمل بطاقات الائتمان، وبطاقات الحسم، والشيكات، والشيكات السياحية، وأوامر الدفع، والحوالات المصرفية، والعملة الإلكترونية ، وإصدار خطابات الضمان المالي أو غيرها من الضمانات ، وتبديل العملات الأجنبية ، والمشاركة في إصدار الأوراق المالية وتقديم الخدمات المالية."

كما يتضمن النظام "إدارة المحافظ الاستثمارية، حفظ وإدارة النقد أو الأوراق المالية نيابة عن أي شخص آخر ، وإبرام عقود حماية أو ادخار، أو غيرها من أنواع التأمين المتعلقة بالاستثمار بصفة مؤمن أو وسيط أو وكيل لعقد التأمين أو أي منتج تأميني لشركة تأمين ، استثمار الأموال أو إدارتها أو تشغيلها نيابة عن شخص آخر ، اضافة إلى ما يتصل بالأوراق المالية، والواردة في نظام السوق المالية ولوائحها". وأوضح النظام أن "وزارة العدل ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية ووزارة التجارة والاستثمار ومؤسسة النقد العربي السعودي وهيئة السوق المالية تعد من الجهات الرقابية وهذا حسب مجال اختصاص كل جهة."

انخفاض طفيف للبطالة ..و330 ألفاً يخرجون من سوق العمل

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد أول 1440هـ - 28 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4619969

الرياض - سعد الأسمري |منذ 8ساعات في 28 يناير 2019 -اخر تحديث في 28يناير 2019 / 01:08
أظهرت أرقام رسمية تراجع معدل البطالة بين السعوديين بشكل طفيف إلى 12.8 في المئة في الربع الثالث من 2018، مقارنة بالربع السابق 12.9 في المئة، وهو أعلى مستوى ترصده الهيئة العامة للإحصاء منذ 1999.
وبحسب تقديرات مسح الهيئة العامة للإحصاء الصادرة أمس)الأحد)، ثبت معدل البطالة لإجمالي السكان 15 سنة فأكثر 6.0 في المئة في الربع الثالث من العام الماضي، وانخفض معدل البطالة للسعوديات وبلغ 30.9 في المئة مقارنة بـ 31.1 في المئة، وانخفض معدل البطالة للسعوديين الذكور عند 7.5في المئة مقارنةً بـ 7.6 في المئة في الربع الثاني.
وأشار المسح إلى ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية لإجمالي السكان (15 سنة فأكثر (إلى 56.4 في المئة مقابل 56.2 في المئة للربع الثاني، كما أظهرت نتائج المسح ثبات معدل المشاركة الاقتصادية لإجمالي السعوديين، حيث بلغ 42.0 في المئة كما في الربع السابق، وكذلك ثبات معدل المشاركة الاقتصادية للذكور السعوديين (15 سنة فأكثر) عند 63.5 في المئة كما في الربع السابق، وكشفت نتائج المسح عن ارتفاع معدل المشاركة الاقتصادية للسعوديات (15 سنة فأكثر (إلى 19.7 في المئة مقابل 19.6 في المئة للربع السابق.
وأظهر المسح انخفاض جملة المشتغلين من واقع السجلات الإدارية في المملكة للربع الثالث من العام الماضي مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، حيث بلغت 12.688.042فرداً مقابل 13.018.066 فرداً في الربع السابق، وذلك بمقدار 330.024فرداً عن الربع السابق، كما كشفت النتائج عن انخفاض أعداد المشتغلين السعوديين من واقع السجلات الإدارية بمقدار 15.356 فرداً، حيث بلغ إجمالي عدد المشتغلين السعوديين 3.109.987 فرداً خلال الربع الثالث من العام الماضي مقابل 3.125.343 فرداً في الربع السابق.

«الجوازات» تطلق خدمة الاستفسار عن تصريح السفر للتابعين عبر «أبشر»

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد أول 1440هـ - 28 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4619880

الرياض – «الحياة | «منذ 16ساعة في 27 يناير 2019 -اخر تحديث في 27يناير 2019 / 16:28
أطلقت المديرية العامة للجوازات اليوم (الأحد)، خدمة الاستفسار عن حال تصريح السفر للتابعين من خلال منصة «أبشر» الإلكترونية، في خطوة تهدف إلى تطوير الخدمات المقدمة من المديرية، وإيجاد الحلول الإلكترونية لتفعيل الجهود التي تقوم بها «الجوازات»، بهدف الارتقاء في مسيرة التحول الرقمي، وتقديم خدمات إلكترونية تلبي احتياجات المستفيدين، من خلال توفير خدمات عالية الجودة باستخدام التعاملات الإلكترونية في إنجاز الإجراءات، بالتعاون مع مركز المعلومات الوطني.
وبيّنت »الجوازات» أن هذه الخدمة يستفيد منها التابعين، من خلال الدخول على حساباتهم الشخصية في «أبشر» واختيار أيقونة حال تصريح السفر من قائمة لوحة المعلومات، إذ يمكن الاطلاع على تفاصيل تصريح السفر ومنها: رقم

التصريح، ونوعه سفرة واحدة، أو سفرات عدة، وأيضاً تاريخ البداية، والانتهاء، والدول المصرح لها.
وأكدت المديرية أنها تعمل على أتمتة الإجراءات في تقديم خدماتها إلكترونياً للمستفيدين كافة من خلال الخدمات الإلكترونية لوزارة الداخلية عبر المنصات الرقمية: أبشر، وأبشر أعمال، ومقيم، من دون الحاجة إلى مراجعة إدارات الجوازات، ما يسهم في توفير الوقت والجهد وتطوير بيئة العمل وجعلها أكثر أماناً، وتساعد على بناء خدمات إلكترونية متكاملة تمتاز بالجودة والأداء والموثوقية والاعتمادية العالية.
ودعت المديرية العامة للجوازات، المواطنين والمقيمين إلى التسجيل في الخدمات الإلكترونية للوزارة «أبشر»، من خلال الدخول إلى الموقع الرسمي www.moi.gov.sa، والإفادة من الخدمات الإلكترونية المقدمة للمستفيدين.

أمير الجوف يؤكد على تكثيف برامج التوعية بأضرار المخدرات

المصدر: جريدة الرياض الاثنين 23 جماد أول 1440هـ - 28 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1734258

استقبل صاحب السمو الملكي الأمير فيصل بن نواف بن عبد العزيز أمير منطقة الجوف بمكتبه بديوان الإمارة، مدير مكافحة المخدرات بالمنطقة العميد حسين بن ملفي القحطاني.
واستمع سموه لشرح عن جهود مكافحة المخدرات بالمنطقة خلال الفترة الماضية والتي تمثلت في عدد من قضايا التهريب والترويج والاستعمال، والمضبوطات لبعض أنواع المخدرات.
وأبدى سموه فخره واعتزازه بالجهود المبذولة من قبل رجال مكافحة المخدرات والجهات المشاركة من الأمن العام وحرس الحدود والجمارك في مجال مكافحة هذه الآفة، مؤكداً سموه في الوقت ذاته على ضرورة تكثيف برامج التوعية بأضرار المخدرات.

17ألف حكم قضائي و25 ألف قرار تنفيذ خلال أسبوع

48ألف جلسة بالمحاكم خلال نفس الفترة .. ٭العدل:«

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 جماد أول 1440هـ - 28 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611767

المدينة - الرياض
كشفت وزارة العدل أن محاكم المملكة كافة عقدت خلال أيام عمل الأسبوع المنصرم نحو 48 ألف جلسة قضائية، وأصدرت ما يزيد على 17 ألف حكم قضائي، إضافة إلى أكثر من 25 ألف قرار تنفيذ صادر عن محاكم التنفيذ.
وقدمت المرافق العدلية خلال نفس الفترة ما يزيد على 197 ألف خدمة للمستفيدين تنوعت بين عمليات توثيق وتنفيذ، وكذلك الخدمات التي تقدمها المحاكم.
وبلغ إجمالي العمليات التي تم تقديمها في المحاكم كافة «دون التنفيذ» 86908 عمليات، فيما قدمت محاكم التنفيذ 47024

خدمة للمستفيدين خلال الأسبوع المنصرم، أما عمليات التوثيق فبلغت 63303 عمليات خلال الفترة ذاتها.
وبلغ إجمالي عمليات التوثيق على العقارات خلال الأسبوع المنصرم أكثر من 27 ألف عملية من إجمالي عمليات التوثيق المنفذة، إضافة إلى 36 ألف عملية لإصدار الوكالات الرقمية، فيما تم الاستغناء عن الوكالات الورقية منذ 10 ربيع الأول الماضي.
وكان معالي وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، قد أطلق في العاشر من ربيع الأول المنصرم التحول الرقمي في قطاع التوثيق، الذي تضمن عددًا من الخدمات العدلية الرقمية بهدف الاستغناء عن الورق، والتيسير على المستفيدين بما يغنيهم عن الحضور إلى مقار كتابات العدل لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.
وشهدت إجراءات التقاضي مؤخرًا تطورًا لافتًا بعد رقمنة مسار العمليات القضائية والترافع في المحاكم مما سهّل على المترافعين وأعان القضاة وموظفي المحاكم على إتمام المهام وإنجاز القضايا بكل يسر وسهولة وفق منظومة قضائية مؤسساتية.
كما أسهم إطلاق الوزارة لخدمتي التحقّق والسداد الإلكترونيتين بهدف التحوّل الرقمي لإجراءات محاكم التنفيذ إلى استغناء المستفيدين عن مراجعة المحاكم، وتقليص فترة تنفيذ السندات التنفيذية، ومنح المنفذ ضدهم السهولة واليسر في الوفاء بالالتزامات المالية المترتبة عليهم بالسرعة اللازمة.

تعرف على حقك في حال قام أحدهم بتصوير هويتك الوطنية

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد أول 1440هـ - 28 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1701796

»عكاظ« (النشر الإلكتروني)
استمراراً لحملاتها التوعوية أوضحت جمعية حماية المستهلك أنه لا يجوز تصوير بطاقة الهوية الوطنية أو سجل الأسرة تصويراً يحاكي الأصل من حيث الشكل والحجم والألوان والتغليف بحيث تبدو الصورة مماثلة للأصل.
وأشارت في تغريدة بـ«تويتر» اليوم (الأحد)، إلى أن من يقومون بهذا العمل يكونون عرضة للجزاء ويشمل الجزاء صاحب الوثيقة، ومن قام بتصويرها.

17 -12أول مشروع لعلاج العنف بالمدارس

16

المصدر: جريدة الوطن الاثنين 23 جماد أول 1440هـ - 28 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=358888&CategoryID=5

لدمام: مبارك آل مشاري 2019-01-27 9:23 PM

أطلقت جمعية ود الخيرية للتكافل والتنمية الأسرية بالخبر أول مشروع نوعي بالمنطقة الشرقية لدعم وتأهيل فتيات المدارس داخل المرحلتين المتوسطة والثانوية ومعالجة حالات العنف والإيذاء بمختلف مظاهرها، ويأتي هذا المشروع بالشراكة مع إدارة التعليم والتعاون مع العديد من الجهات الحكومية والخاصة ذات العلاقة مستهدفة نحو 3 آلاف طالبة في أحياء الثقبة بالخبر من خلال برامج تنموية تطويرية متنوعة.

عطاء وتميز

أوضحت رئيس مجلس إدارة الجمعية نعيمة الزامل خلال احتفالية تدشين المشروع الذي جاء بمسمى 12-17 للفتيات بمقر الجمعية أول من أمس، أن المشروع يهدف إلى تخريج جيل قادر على العطاء والتميز بمختلف المجالات الحياتية في أحياء الثقبة، مبينة أن الفكرة انبثقت عن تلمس الجمعية احتياجات فتيات الأسر محدودة الدخل التي ترعاها في هذه الأحياء، وقضايا العنف والإيذاء التي تم رصدها من خلال دراسات ميدانية بمدارس البنات بالمرحلتين المتوسطة والثانوية، نتيجة الإشكالات الاجتماعية والاقتصادية التي يواجهنها.

3 آلاف طالبة

أشارت الزامل إلى أن المشروع يستهدف 3 آلاف طالبة من عمر 12 وحتى 17 سنة بالمرحلتين المتوسطة والثانوية بمدارس البنات بأحياء الثقبة، من خلال تقديم نخبة من البرامج التنموية والتطويرية داخل مقراتهن، إضافة لإمكانية إلحاقهن ببرامج تدريبية خارج المدارس بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة.

وأفادت المشرفة على المشروع سلماء المعضادي بأن المشروع سيتم تنفيذه بالشراكة مع إدارة التعليم بالشرقية ومشاركة عدة جهات حكومية وخاصة، ودعم من شركة الدواء الطبية بهدف دعم وتأهيل الفتيات في أحياء الثقبة، وإكسابهن المهارات اللازمة لتحقيق النجاح ومواجهة المجتمع بالطرق المثالية، مضيفة أن المشروع سيتضمن 14 برنامجا بمجالات حياتية متنوعة من تطوير الذات وتنمية المهارات والدعم الصحي والتنمية الاجتماعية، وتعزيز الثقة واكتشاف الإبداع، حيث يعمل على تنفيذها بالمدارس نخبة من المدربات والأخصائيات بمجال الأسرة.

المحكمة العمالية تلزم جهة حكومية تعديل السلم الوظيفي لـ5 سعوديين

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 جماد أول 1440هـ - 29 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4619988

الرياض – «الحياة | «منذ 18ساعة في 28 يناير 2019 -اخر تحديث في 28يناير 2019 / 16:28

ألزمت المحكمة العمالية في مكة المكرمة، إحدى الهيئات الحكومية، زيادة الأجر الشهري لخمسة موظفين سعوديين، وتعديله وفقاً لسلم الرواتب، بحسب نوع المؤهل الذي حصلوا عليه، وذلك بأثر رجعي من تاريخ الاستحقاق، واستمرار الصرف لهم ما داموا على رأس العمل، وحتى نهاية التعاقد.

وكانت مجموعة من الموظفين، تقدمت إلى المحكمة العمالية في مكة المكرمة بدعوى، أوضحوا من خلالها أنهم اتفقوا مع الجهة الحكومية التي يعملون فيها على العمل بأجر معين، ثم تبيّن أنه يوجد زميل لهم يؤدي أعمالهم نفسها، ويحمل المؤهل العلمي والخبرات العملية نفسها، لكنه على مرتبة أعلى ويتقاضى أجراً أعلى من أجورهم.

وقضت المحكمة بناء على أوراق القضية والمستندات التي قدمت، وسماع أطراف الدعوى، بإلزام المدعى عليها تعديل الأجر الشهري للمدعين، وفقاً لسلم الرواتب المقرر من الوزارة التي تتبع لها.

يُذكر أن الحكم صدر خلال 15 يوماً من قيد الدعوى، إذ راعت المحكمة أن طبيعة الدعاوى العمالية صفتها الاستعجال، ويعد الحكم الأول من نوعه ضد جهة حكومية يصدر من المحاكم العمالية، منذ أن أطلق وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني، أعمالها في ربيع الأول الماضي.
وقال وزير العدل، إن إطلاق المحاكم يمثل أهمية كبيرة في استقرار سوق العمل والمساهمة في إيجاد بيئة عمل آمنة وجاذبة والمساعدة في تحسين القطاع الاستثماري في المملكة، لتكون بيئة نموذجية.
وشدد الصمعاني على حرص الوزارة على أن تكون بيئة القضاء العمالي «رقمية بالكامل؛ لتكون مرتكزاً وأنموذجاً يحتذى به في باقي الأقضية التي ستكون رقمية ومؤتمتة بالكامل»، مشيراً إلى أن اختيار القضاة المخصصين للقضاء العمالي من المجلس الأعلى للقضاء؛ جاء وفقاً لمعايير دقيقة ترتكز على الكفاءة القضائية والعلمية اللازمة، مع مراعاة الخبرة القضائية.

البرنامج.. مكانة اقتصادية عالمية للمملكة .. واستراتيجية لتنويع مصادر الدخل

في صلب اهتمام القيادة.. ويحقق مسارات «الرؤية»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1440هـ - 29 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611968

المدينة-جدة
يؤكد تدشين صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن سلمان بن عبد العزيز، ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء، وزير الدفاع لبرنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، أن المملكة مصممة على المضي قدما لتحقيق رؤية 2030 كما تؤكد رعايته -حفظه الله- للبرنامج أن المملكة قادرة على أن تثبت لها مكانة اقتصادية عالمية باتخاذها خطوات كبرى وعملية تجعلها قوة اقتصادية عالمية يعمل لها العالم كله حسابًا. ويمثل تدشين سموه للبرنامج أن تعزيز مكانة المملكة اقتصاديًّا ممثلة في هذا البرنامج وأنها من صلب اهتمام القيادة كهدف استراتيجي لتنويع مصادر الدخل الوطني.
لعل أبرز ما يشير إليه تدشين سموه للبرنامج يتمثل في عدة أمور مهمة تأتي على النحو التالي :

- يؤكد تصميم المملكة على المضي قدمًا في تحقيق رؤية 2030.
- تطوير الصناعة والخدمات اللوجستية في صلب اهتمام القيادة كهدف استراتيجي لتنويع مصادر الدخل الوطني.

- يحوّل المملكة إلى قوة صناعية كبرى ومنصة عالمية للخدمات اللوجستية.
- يطلق أكثر من 300 مبادرة تمثل 33% من مستهدفات الرؤية
- يرفع حجم الصادرات غير النفطية إلى أكثر من تريليون ريال
- الإسهام في الناتج المحلي بنحو 1.2 تريليون ريال، يعزز من تحقيق مستهدفات الرؤية لتنويع مصادر الدخل وتنميتها.
- يحفز الاستثمارات بقيمة تفوق 1.7 تريليون ريال يعزز توجه المملكة للتكامل مع الاقتصاد العالمي، لتصبح جسرًا فاعلاً بين الشرق والغرب.
- استحداث 1.6 مليون وظيفة يساعد المملكة في القضاء على مشكلة البطالة من جذورها.
- يمنح القطاع الخاص الوطني دورًا محوريًّا ويمكن رواد الأعمال من خلق فرص اقتصادية واعدة.
- تعزز من استدامة الاقتصاد السعودي، وتمنحه القدرة على المنافسة على الصعيد الاقتصادي العالمي.
- تحقيق التكامل بين قطاعات الصناعة والتعدين والطاقة والخدمات اللوجستية
- يمهّد لتطوير صناعات نوعية غير مسبوقة.
- التأثيرالإيجابي على الاقتصاد الوطني كبرنامج تنموي يُخفِّض الواردات ويرفع إسهام قطاعاته في الناتج المحلي.
- تجسيد حي وواقعي للتوجيهات الحكيمة من القيادة الرشيدة بتطوير قطاعي الصناعة والخدمات اللوجستية.
- يترجم المبادرات إلى مشاريع تنموية مستدامة.
- يحفز القطاع الخاص بتمكينه من الإسهام بفعالية كشريك استراتيجي في التنمية.
- توقيع 98 اتفاقية في إطار البرنامج بقيمة 441.83 مليار ريال، يعكس مستوى التقدم الذي أحرزه البرنامج قبل إطلاقه
- يسابق الزمن لتحقيق نتائج سريعة وملموسة خلال 90 يومًا ما يعكس مدى الجدية في التنفيذ.
- يركز على الجيل الرابع من الصناعة الذي يتضمن التطبيقات التقنية الروبوتية المتقدمة ما يوفر ميزة تنافسية للمملكة.
- زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف ورفع مستوى السلامة.
- يسرع النمو ويسهم بجذب استثمارات إقليمية ودولية كبيرة.

«التعليم»: التحقيق مع المتسببين في تأخير إعادة ٠العلاوة السنوية«

الوزير أعطى تعليمات بشمول المعلمين بتعليق الدراسة

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1440هـ - 29 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611970

سعيد الزهراني - الطائف

وجه وزير التعليم الدكتور حمد بن محمد آل الشيخ، الإدارة القانونية بالوزارة بسرعة الرفع بتقرير متكامل عن موضوع عدم إنفاذ الأمر السامي الكريم رقم 6541 في 1440/2/7 المتضمن إعادة العلاوة السنوية بوضعها وإجراءاتها السابقة

نفسها اعتبارًا من 1-1-2019، حيث لوحظ عدم صرف العلاوة لهذا الشهر يناير لموظفي الوزارة.
وأكد الوزير على 5 جهات داخل الوزارة هي (الإدارة القانونية، الموارد البشرية، الشؤون المالية والإدارية، الإعلام والاتصال، والمتحدث الرسمي) بسرعة رفع التقرير عن الموضوع بالكامل متضمنًا الأسباب التي أدت إلى ذلك.
إلى ذلك أعطى وزير التعليم تعليماته بشمول المعلمين والمعلمات والإداريين بحالات تعليق الدراسة حفاظًا على صحتهم وسلامتهم.. يذكر أن وزارة التعليم أخرت العلاوة عن جميع منسوبيها واكتفت بصرف 6 أيام فقط بحجة أن الرواتب بالهجري، بالرغم من الأمر الملكي واضح في هذا الشأن، إضافة إلى أن الرواتب تصرف في 27 من كل شهر ميلادي.
وكان وزير التعليم أعلن أمس الأول صرف العلاوة كاملة لمنسوبي التعليم ليحسم جدلاً اندلع بعد قرار سابق ينص على الاكتفاء بصرف 6 أيام من العلاوة وتأخير صرف 24 يومًا.
في الإطار ذاته أكدت وزارة المالية في وقت سابق على جميع الجهات الحكومية الالتزام بقرار مجلس الوزراء القاضي باحتساب الراتب والأجور والبدلات الشهرية وما في حكمها وصرفها بما يتوافق مع السنة المالية للدولة، مؤكدة أنها تعمل مع الجهات الحكومية على الصرف بأسرع وقت.
وكانت الجهات الحكومية تباينت في آلية تنفيذ العلاوة السنوية للعام 2019.. وبينما احتسبت وزارات التعليم والمالية والخدمة المدنية وبعض الجهات 6 أيام من العلاوة، صرفت جهات أخرى كالصحة والمظالم والمراقبة العامة العلاوة كاملة لموظفيها.

«التأمينات الاجتماعية»: 7٪ ارتفاعا بالمنشآت المسجلة في 2018

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1440هـ - 29 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611947

المدينة - جدة
كشفت المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية أن عدد المنشآت المسجلة بعمّال في نظام التأمينات الاجتماعية ارتفع خلال العام الماضي 484 ألف منشأة مقارنة بـ452 ألف منشأة خلال عام 2017.
وقال المتحدث الرسمي للمؤسسة عبدالله بن محمد العبدالجبار إن عدد المنشآت المسجلة بعمّال ارتفع بنسبة 7.1% إذ سجل الربع الأول نموًا في إجمالي المنشآت، فيما شهد الربع الثاني انخفاضا طفيفا، لتعود في الربعين الثالث والرابع بتسجيل ارتفاعات متواصلة ليصل عددها الإجمالي إلى 484 ألف منشأة وهو أعلى رقم تصل له أعداد المنشآت المسجلة بعمّال في نظام التأمينات.
وأشار العبدالجبار إلى أن المنشآت الفردية تمثل ما نسبته 90% من إجمالي عدد المنشآت، وتتركز المنشآت في المكاتب الرئيسية الثلاثة الرياض، جدة والدمام، بنسبة 46.6%.
بينما توزع بقية النسب على بقية المكاتب، منوها بأن نشاط التجارة والتشييد والبناء ونشاط الصناعات التحويلية يأتي في مقدمة الأنشطة الاقتصادية، حيث بلغت نسبته 75% من أجمالي عدد المنشآت.

هدف: نسبة دعم إضافية لتوظيف الإناث والمعاقين في برنامج «رفع المهارات»

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1440هـ - 29 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611946

المدينة - جدة
كشف صندوق تنمية الموارد البشرية عن تقديم نسبة دعم إضافية لتوظيف الإناث والمعاقين في برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات، مشيرًا إلى أن البرنامج يرتكز على أربعة جوانب تتمثل في دعم توظيف الخريجين والخريجات العاطلين عن العمل، ودعم التوظيف في المدن والقرى ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ودعم توظيف الإناث والأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم التوظيف في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.
ويتحمل الصندوق من خلال البرنامج، نسبة من الأجور الشهرية للسعوديين والسعوديات العاملين لدى منشآت القطاع الخاص لمدة 36 شهرا، سعيا إلى تحفيز المنشآت على التوطين، ورفع نسبة مشاركة المواطنين والمواطنات في سوق العمل، وإكسابهم المهارات اللازمة التي يحتاجها السوق وهم على رأس العمل.
وأقرت آلية عمل برنامج دعم التوظيف لرفع المهارات، بتوجيه 70 % من دعم البرنامج للتوظيف و30 % لدعم التدريب، بهدف الاستثمار في رأس المال البشري، فيما تمتد فترة الدعم المالي لراتب الموظف المدعوم عن طريق البرنامج، إلى 36 شهرًا، بمعدل 30 % من الراتب الشهري للسنة الأولى من الدعم، و20% للسنة الثانية، و10 %للسنة الثالثة، كما تضاف نسبة إضافية للدعم، عند توظيف المنشأة للإناث أو الأشخاص ذوي الإعاقة، وعند التوظيف في المدن الصغيرة والقرى، وفي حال كان حجم المنشأة 50 عاملًا فأقل.وبحسب ضوابط البرنامج، فإن الحد الأدنى من الأجر المستحق للدعم 4 آلاف ريال، والحد الأعلى من الأجر 10 آلاف ريال، ويتركز الدعم في البرنامج على أربعة جوانب، هي: دعم توظيف الخريجين والخريجات العاطلين عن العمل، ودعم التوظيف في المدن والقرى ذات الكثافة السكانية المنخفضة، ودعم توظيف الإناث والأشخاص ذوي الإعاقة، ودعم التوظيف في المنشآت الصغيرة والمتناهية الصغر.كما يستهدف البرنامج فئتي الوظائف المتاحة في منشآت القطاع الخاص، والباحثين والباحثات عن عمل، الذين لم يسبق لهم العمل والمنقطعين عن العمل لأكثر من 90 يوما، كما يشمل حديثي التخرج.

منع الموظفين من تقديم طلبات عن الغير أو كفالتهم

«عكاظ» تنشر ملامح لائحة صندوق النفقة وشروط الصرف

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 جماد أول 1440هـ - 29 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702202

فاطمة آل دبيس (الرياض @fatimah_a_d)-
تنشر «عكاظ» الملامح الأساسية للائحة صندوق النفقة، التي تعنى بالصرف للمستفيدين بحكم أو أمر قضائي على أن يتم صرف العاجلة بعد التقدم بدعوى طلب قبل انتهاء النظر في القضية، فيما تصرف النفقة المؤقتة بناءً على حكم قضائي بعد انتهاء النظر في القضية، أما الدائمة فتصرف بعد صدور الحكم المكتسب للقطعية.

وأشارت اللائحة إلى أن الحد الأقصى للنفقة ألف ريال للمستفيد الواحد، وإذا كانت النفقة المحكوم بها أقل من 1000ريال فيتم صرفها وفقاً للحكم، وتصرف خلال خمسة أيام عمل من تاريخ قبول الطلب، كما تصرف لمدة شهر ولمجلس الإدارة حق الاستثناء للصرف أكثر من ذلك. ويصرف الصندوق النفقة المستقبلية دون نفقة الماضي، وفي حالة عدم توافر الموارد الكافية للصرف فيتم تأجيلها، وتحتسب المدة من أول نفقة تدفع، ولا تصرف عن الفترة السابقة مع مراعاة قواعد الأولوية. ولا يحول الصرف دون استمرار القرارات القضائية بحق المنفذ ضده. وإذا ظهرت للمحكمة أموال للمنفذ ضده فتتولى المحكمة الحجز عليها دون تسليم أي مبالغ للمستفيد أو المحكوم له .

عدم الإعسار

ونصت اللائحة على أنه إذا كان للمنفذ ضده دخل ثابت، ولم يكن لديه أموال تفي بكامل ما تحمله الصندوق؛ فيتم استيفاء ما يمكن استيفاؤه ويستقطع الباقي للصندوق بأقساط، وإذا ثبت إعسار المنفذ ضده فعلى المحكمة تزويد الصندوق بصورة من الحكم، واعتبار ما تم صرفه مديونية وللصندوق مطالبة المستفيد مع دفع الأتعاب والمصاريف.

ويشترط لصرف النفقة أن يكون من تجب عليه النفقة غير معسر، ويشترط حصول المستفيد على صك حضانة للقاصرين أو صك ولاية على أن يكون المستفيد من الذكور لم يبلغ الـ18 أو بلغ الـ65 من العمر وتصرف بناءً على طلب (إلكتروني) يتقدم به المستفيد أو المحكوم.

ويتولى الصندوق فحص الطلبات والتحقق من استيفاء الشروط، ويتم إشعار مقدم الطلب بقرار الصندوق إلكترونيًا بقبول الطلب أو رفضه على أن يكون قرار الصندوق بالرفض مسبباً .

المعلومات المزورة

واعتبرت اللائحة قرار الصرف وسندات الصرف سنداً تنفيذياً يحق له بموجبه استرداد ما تم صرفه وفي جميع الأحوال لا يحق للمستفيد أو المحكوم له باستلام النفقة التنازل عن الحكم الصادر لصالحه، أو عن المبالغ المحكوم له بها إلا بعد الوفاء بكامل المبالغ وعلى المستفيد تحديث بياناته كل ستة، وفي حال مضي عشرة أيام من تاريخ وجوب التحديث دون قيام المستفيد يتوقف الصندوق عن الصرف حتى يتم التحديث. وألزمت اللائحة المستفيد بإحضار المستندات والأوراق خلال شهر من تاريخ الحكم، وإذا ثبت أن المستندات أو المعلومات التي قدمها المستفيد وصرف بموجبها النفقة مزورة أو تم صرف النفقة بسبب إخفاء معلومات يؤدي إظهارها إلى رفض الطلب فيجب على الصندوق إيقاف الصرف مباشرة، والمطالبة بتسديد ما تم صرفه فوراً ودفعة واحدة، واتخاذ الإجراءات القانونية بحق مقدم الطلب مع تحميله كافة الأتعاب الإدارية والمحاماة.

و إذا كان التغيير في مقدار النفقة بالنقص فيعتمد الصندوق مقدار النفقة الجديد، ويسترد من المستفيد ما سبق صرفه من زيادة بعد التغيير في مقدار النفقة وإذا كان التغيير بصدور قرار بنقض الحكم أو الأمر القضائي فيوقف الصندوق الصرف، ويجب على من تسلم النفقة أن يرد ما سلم له خلال شهرين من تاريخ قرار النقض. وتضع إدارة الصندوق ضوابط منظمة لقبول الصرف للحالات غير المشمولة في اللائحة، ويجوز لمجلس الإدارة تفويض الجهات المعنية بصرف النفقة، على أن يكون الصندوق هو الضامن وتكون الأولوية للقاصرين سناً ثم القاصرين عقلاً ثم الفئات الأخرى، وفي جميع الأحوال يحظر على موظفي الصندوق تقديم أي طلب نيابة عن الغير أو كفالة أي مستفيد.

"نزاهة": المملكة في المرتبة 58 في مؤشر مدركات الفساد 2018

قالت: إنها في الـ "11" بين مجموعة دول العشرين الاقتصاديةG20

المصدر: جريدة سبق الثلاثاء 24 جماد أول 1440هـ - 29 يناير 2019م

https://sabq.org/4SMK8H

صحيفة سبق الإلكترونية -الرياض

أصدرت منظمة الشفافية الدولية مؤشر مدركات الفساد **(CPI)** لعام 2018م، اليوم الثلاثاء، وصنّف المؤشر المملكة العربية السعودية في المرتبة (58) عالمياً من أصل (180) دولة، وبدرجة (49 / 100)، وبذلك تكون في المرتبة (11) بين مجموعة دول العشرين الاقتصادية.

ويستند المؤشر، الذي تصدره منظمة الشفافية الدولية بشكل سنوي، إلى التصورات المتعلقة بانتشار الفساد في الدول من خلال مجموعة من الاستقراءات والتقييمات المعنية بالفساد، التي يتم جمعها عن طريق مصادر بيانات من مؤسسات متعددة، من أبرزها: المنتدى الاقتصادي العالمي، ومنظمة البصيرة العالمية، ومنظمة برتسلمان ستيفتونغ، والمعهد الدولي للتنمية الإدارية، ووحدة التحريات الاقتصادية، ومؤسسة خدمات المخاطر السياسية، ومشروع أنماط الديمقراطية.

كف يد 126 موظفاً تورطوا في قضايا فساد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620174

الرياض - «الحياة | «منذ **8**ساعات في 30 يناير 2019 -اخر تحديث في **30**يناير 2019 / 01:15

كفّت وزارة الشؤون البلدية والقروية يد 126 موظفاً من منسوبيها في الأمانات والبلديات، وذلك بعد توجيه الاتهام لهم بالتورط في قضايا عدة؛ منها الفساد المالي والإداري، إضافة إلى مخالفات قانونية كاستغلال النفوذ وإساءة استخدام السلطة ومخالفات جنائية.

وأوضحت الوزارة في بيان صحافي أمس (الثلثاء)، أن التحقيقات شملت موظفين في أمانات الرياض وجدة والعاصمة المقدسة والأحساء والباحة والجوف والحدود الشمالية والشرقية والطائف وتبوك وجازان وحائل وحفر الباطن ونجران والقصيم، لافتة إلى أنها ستتخذ الإجراءات النظامية بحق المتهمين بالتعاون مع الجهات المختصة.

يذكر أن السعودية بدأت حرباً على الفساد في تشرين الثاني)نوفمبر) 2017، إذ أصدر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أمراً ملكياً بتشكيل لجنة عليا برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، وعضوية رئيس هيئة الرقابة والتحقيق، ورئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد، ورئيس ديوان المراقبة العامة، والنائب العام، ورئيس أمن الدولة.

وتقوم اللجنة، استثناءً من الأنظمة والتنظيمات والتعليمات والأوامر والقرارات، بحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة بقضايا الفساد العام، وبالتحقيق وإصدار أوامر القبض والمنع من السفر، واتخاذ ما يلزم مع المتورطين في قضايا الفساد العام.

كما للجنة الاستعانة بمن تراه، ولها تشكيل فرق للتحري والتحقيق، وعند إكمال اللجنة مهماتها ترفع للمقام السامي تقريراً مفصلاً عمّا توصلت إليه، وما اتخذته بهذا الشأن.

مجلس الوزراء يوافق على تنظيم "استدامة"... والهيكل التنظيمي لوزارة النقل

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620162

الرياض - «الحياة | «منذ **8**ساعات في 30 يناير 2019 -اخر تحديث في **30**يناير 2019 / 00:35
قرر مجلس الوزراء الموافقة على تنظيم المركز الوطني لأبحاث وتطوير الزراعة المستدامة (استدامة)، ويأتي ذلك بعد الاطلاع على ما رفعه وزير البيئة والمياه والزراعة، وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (1 - 13 / 40 / د) وتاريخ 10 / 3**1440 / ** هـ، كما قرر المجلس الموافقة على الهيكل والدليل التنظيمي لوزارة النقل، بعد الاطلاع على التوصيتين المعدتين في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (35 - 61 / 39 / د) وتاريخ 17 / 11 / 1439هـ، ورقم (1 - 6 / **40** / د) وتاريخ 2 / 2 / 1440هـ.
ورأس خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود الجلسة التي عقدها مجلس الوزراء بعد ظهر أمس الثلاثاء في قصر اليمامة بمدينة الرياض.
وفي بداية الجلسة، شدد المجلس على أن تضامن المملكة مع جمهورية السودان في مواجهة التحديات الاقتصادية الراهنة، يجسد مواقفها الثابتة بقيادة خادم الحرمين الشريفين مع الدول الشقيقة والحرص على أمنها واستقرارها، مقدراً في هذا الشأن تأكيد الملك المفدى على أن أمن السودان أمن للمملكة واستقرارها استقرار لها، وبعثه وفداً وزارياً لتعزيز العلاقات الاقتصادية وزيادة التبادل التجاري بين البلدين. وأوضح وزير الإعلام الأستاذ تركي بن عبدالله الشبانة، في بيانه لوكالة الأنباء السعودية، عقب الجلسة، أن مجلس الوزراء، ثمن تدشين ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية الأمير محمد بن سلمان بن عبدالعزيز آل سعود، برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، الذي يعد أهم وأكبر البرامج الـ13 التنفيذية لرؤية المملكة 2030، ويهدف لتحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة عالمية للخدمات اللوجستية، وسيحقق نمواً غير مسبوق وتكاملاً بين أربعة قطاعات رئيسة في اقتصاد المملكة، هي الصناعة، والتعدين، والطاقة، والخدمات اللوجستية، ويتضمن أكثر من 330 مبادرة، ويستهدف البرنامج بحلول عام 2030 زيادة إسهام قطاعاته الأربع في الناتج المحلي إلى 1,2 تريليون ريال وتحفيز استثمارات بقيمة تفوق 1,7 تريليون ريال، ورفع حجم الصادرات غير النفطية إلى أكثر من تريليون ريال، واستحداث 1,6 مليون وظيفة جديدة.
ورحب مجلس الوزراء بتوقيع المملكة العربية السعودية والمنتدى الاقتصادي العالمي في مدينة دافوس السويسرية مذكرة تفاهم تهدف إلى وضع إطار للتعاون في جوانب متعددة، والشراكة مع المركز الذي يديره المنتدى العالمي والمختص بالصناعة المستقبلية. وبين الشبانة، أن المجلس نوه بمنح لجنة البنوك المركزية مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» جائزة أفضل مدير للمخاطر على مستوى البنوك المركزية في العالم للعام 2018 - 2019 نتيجة لجهودها في العمل الفعال والمتكامل لتطبيق منهجية إدارة المخاطر على المؤسسة ككل وبالشكل الذي يضمن إدارة ومراقبة تلك المخاطر المحتمل مواجهتها.
وتطرق المجلس إلى جملة من التقارير عن مجريات الأحداث ومستجداتها في المنطقة والعالم، مجدداً التأكيد على رفض المملكة القاطع لجميع السياسات والممارسات والخطط الإسرائيلية الباطلة الهادفة إلى تكريس التمييز العنصري ضد أبناء الشعب الفلسطيني، وطمس هويته الوطنية والمساس بحقوقه المشروعة، وأشار في هذا السياق إلى ما عبرت عنه المملكة في كلمتها أمام مجلس الأمن الدولي حول الوضع في الشرق الأوسط بشأن مواقفها الثابتة تجاه القضية الفلسطينية.
وأفاد تركي بن عبدالله الشبانة أن مجلس الوزراء في ختام الجلسة أصدر القرارات التالية: بعد الاطلاع على ما رفعه وزير المالية رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للزكاة والدخل، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (18 / 6 **(** وتاريخ 10 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية بين المملكة العربية السعودية وجورجيا لتجنب الازدواج الضريبي في شأن الضرائب على الدخل وعلى رأس المال ولمنع التهرب الضريبي، والبروتوكول المرافق لها وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
مذكرة تفاهم بين السعودية
والإمارات في مجال الرياضة
بعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (29 / 8) وتاريخ 12 / 4 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على مذكرة تفاهم بين حكومتي المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة في مجال الرياضة. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك.
اتفاقية الخدمات الجوية بين السعودية والعراق
بعد الاطلاع على ما رفعه وزير النقل رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للطيران المدني، وبعد النظر في قرار مجلس الشورى رقم (23 / 7) وتاريخ 11 / 4**1440 / ** هـ ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اتفاقية الخدمات الجوية بين حكومتي المملكة العربية السعودية وجمهورية العراق. وقد أُعد مرسوم ملكي بذلك. كما وافق مجلس الوزراء على تعيين الدكتور عبدالله بن عبدالرحمن النملة عضواً في مجلس إدارة بنك التنمية الاجتماعية ممثلاً لوزارة المالية.

تعيينات في مجلس إدارة هيئة
رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة
وافق مجلس الوزراء على تعيين الآتية أسماؤهم أعضاء في مجلس إدارة هيئة رعاية الأشخاص ذوي الإعاقة لمدة ثلاث سنوات وهم:
1- من الأشخاص ذوي الإعاقة: الدكتور ماهر بن سعد بن جديد، عبدالله بن غثيان الشمراني.
2- من أولياء أمور الأشخاص ذوي الإعاقة: الدكتور عبدالعزيز بن عبدالرحمن الشامخ، بدرية بنت ناصر الناصر.
وبعد الاطلاع على التوصية المعدة في مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية رقم (24 - **/ 40 / 16**د) وتاريخ 28 / 3 / 1440هـ، قرر مجلس الوزراء الموافقة على اعتماد الحساب الختامي للجامعة الإسلامية لعام مالي سابق.
ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة
وافق مجلس الوزراء على ترقيات للمرتبتين الخامسة عشرة والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي :ترقية عبدالله بن عبدالرحمن بن عبدالله السحيباني إلى وظيفة)مستشار لشؤون الأشغال العسكرية) بالمرتبة الخامسة عشرة برئاسة هيئة الأركان العامة، ترقية وليد بن إبراهيم بن عبدالله البدر إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بالأمانة العامة لمجلس الوزراء، ترقية سعد بن عبدالله بن سعيد آل مفرج إلى وظيفة (مدير عام الشؤون الصحية) بالمرتبة الرابعة عشرة بوزارة الصحة. واطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، من بينها تقريران سنويان لمعهد الإدارة العامة، وهيئة المدن الاقتصادية، عن عام مالي سابق، وأحاط المجلس علماً بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

وزير العدل: المملكة تشهد نقلة نوعية في قطاع القضاء وقع مذكرة تفاهم مع نظيره الأذربيجاني

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612154

واس - الرياض
وقّع وزير العدل الشيخ الدكتور وليد بن محمد الصمعاني، بمكتبه في الرياض، مع نظيره الأذربيجاني فكرت محمدوف، مذكرة تفاهم بين وزارتيْ العدل في المملكة العربية السعودية وجمهورية أذربيجان.
ورحّب الشيخ وليد الصمعاني بزيارة وزير العدل الأذربيجاني، مشيداً بالعلاقات المتينة والمترابطة بين البلدين الصديقين، التي تأتي امتداداً لرغبة واهتمام قيادة البلدين بتطوير العلاقات الثنائية وتفعيلها بما يصب في مصلحة البلدين .وتضمنت المذكرة تعزيز أوجه التعاون بين الوزارتين عبر تبادل الخبرات والمعلومات والتدريب، وتنظيم اللقاءات والمحاضرات بين الجانبين.
وأكد الصمعاني أن الدعم والاهتمام من خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين -حفظهما الله- كان له الدور الأكبر في النقلة النوعية والتطور المستمر الذي يشهده قطاع القضاء في المملكة.
من جانبه أشاد وزير العدل الأذربيجاني فكرت محمدوف بمتانة العلاقات بين البلدين، والدور التاريخي للمملكة في دعم أذربيجان.
وكانت وزارة العدل قد كشفت عن رؤيتها الجديدة للتعاون الدولي لرفع تصنيف القضاء وإبرازه عالمياً، التي تنطلق من اختصاصات الوزارة التي تنسجم مع الأهداف الطموحة والمحددة للوزارة في برنامج التحول الوطني 2020 لتحقيق رؤية المملكة 2030.

وتسعى الوزارة- وفقًا للبرنامج- لإبرام عدد من الاتفاقيات ومذكرات التفاهم مع المؤسسات الدولية المعنية باختصاصاتها قبل حلول عام 2020م.

«المظالم»: 60 ٪ من عملياتنا إلكترونية والتقاضي بالهواتف مستقبلاً

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702434

»عكاظ» (الرياض @okaz_online)
كشف رئيس ديوان المظالم رئيس مجلس القضاء الإداري الشيخ الدكتور خالد بن محمد اليوسف تحويل 60% من عملياته إلى إلكترونية ضمن خطته الإستراتيجية 2020 المتواكبة مع رؤية 2030، التي تضع هدفا أصيلا فيها يتضمن التحول الإلكتروني، مؤكدا أن الطموح في المستقبل سيكون للتوجه لجعل عملية التقاضي عبر الهواتف الذكية.
وأوضح خلال تدشينه أمس تطبيق الهواتف الذكية لديوان المظالم في إصداره الأول، الذي يضم العديد من الخدمات الإلكترونية والمعلومات التعريفية باختصاصات الديوان ومقرات محاكمه، بأن ديوان المظالم من خلال خطته الإستراتيجية المنبثقة من الرؤى والتوجهات الموافق عليها من المقام السامي، انتهج في أحد أهدافه التحول الإلكتروني لأعماله، مشيرا إلى أن تطبيق ديوان المظالم سيكون أساسا للتعاملات الذكية في عملية التقاضي أمام الديوان.
من جانبه، أوضح مدير إدارة تقنية المعلومات بندر القرشي أن الخطة الإستراتيجية لديوان المظالم 2020 كانت المنطلق لتطوير الخدمات التقنية وتسخير الجهود والإمكانات لتحقيق ما يتواكب مع الخطة الإستراتيجية على جميع الأصعدة التقنية بدءا من تطوير الأنظمة والخدمات، واستمرار تسهيل الوصول لها من قبل جميع الفئات، فتدشين تطبيق ديوان المظالم على الهواتف الذكية يأتي لتمكين المستفيدين من الوصول لخدمات الديوان عبر منصات متعددة.
وشاهد الحضور خلال احتفالية التدشين عرضا مرئيا عن التطبيق وما يحمله من مميزات وأهم الخدمات الإلكترونية التي يستطيع المستفيد استخدامها فيما يتعلق بإجراءات العمل القضائي، التي من أبرزها خدمة الاستعلام عن معاملة، وعن حالة الدعوى، وكذلك الاطلاع على الجلسات والأحكام، مع إمكانية المعرفة التفصيلية عن الدعوى وحيثياتها، إضافة إلى ذلك يمكن للمستخدم طلب خدمة إثبات الحضور من خلال التطبيق، والاستفادة من خدمتي مواعيدي وقضاياي، إلى جانب التحقق من صحة الوثائق المرفوعة إلكترونيا.
ويشمل التطبيق المدونات القضائية التي يصدرها الديوان بشكل سنوي، التي من خلالها يستطيع المستخدم الاطلاع عليها، مع إمكانية البحث في الأحكام القضائية وحفظها في هاتفه، ويتيح المعرفة الشاملة بديوان المظالم وما يتعلق باختصاصاته القضائية وهيكله التنظيمي، ومواقع مقرات المحاكم التابعة له في مختلف المناطق، إضافة إلى خدمة التواصل مع رئيس ديوان المظالم مباشرة، تسهيلا للمراجعين فيما يتعلق بمعاملاتهم التي تتطلب المتابعة الفورية والمباشرة، وأخبار وإحصاءات وفعاليات الديوان، وما تتضمنه مكتبة الوسائط المتعددة من قبل المركز الإعلامي بالديوان، إضافة إلى أنه يمكن للمستفيد استعراض جميع الإعلانات التي يقدمها الديوان كإعلانات أمانة مجلس القضاء الإداري، وشؤون الموظفين، وغيرها من الإعلانات.

«الحرب على الفساد» تستعيد 400 بليون ريال

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620297

الرياض - «الحياة | «منذ 8ساعات في 31 يناير 2019 -اخر تحديث في 31يناير 2019 / 01:25
أعلن الديوان الملكي السعودي أن خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز تسلم تقرير اللجنة العليا لقضايا الفساد العام، التي أنهت أعمالها في قضايا استدعاء 381 شخصا.
وأوضحت وكالة الأنباء السعودية (واس)، أن عملية التحقيق مع عدد من الأمراء والوزراء والمسؤولين ورجال الأعمال والمعروفة بـ «اعتقالات الريتز» أسهمت في استعادة أموال للخزينة العامة للدولة، تجاوزت في مجموعها 400 بليون ريال (نحو 107 بلايين دولار)، متمثلة في عدة أصول من عقارات وشركات وأوراق مالية ونقد وغير ذلك.
وأشير في بيان للديوان الملكي بشأن التقرير، الذي قدمه ولي العهد الأمير محمد بن سلمان إلى الملك، إلى أنه جرى استكمال دراسة كافة ملفات المتهمين ومواجهتهم بما نسب إليهم، وتمت معالجة وضعهم تحت إشراف النيابة العامة. وأضاف البيان أنه تم إخلاء سبيل من لم تثبت عليهم تهمة الفساد، وإجراء التسوية مع 87 شخصا بعد إقرارهم بما نسب إليهم وقبولهم للتسوية، فيما تمت إحالة 56 شخصا إلى النيابة العامة لاستكمال إجراءات التحقيق معهم وفقا للقانون، حيث رفض النائب العام التسوية معهم لوجود قضايا جنائية أخرى ضدهم. وبلغ عدد من لم يقبل التسوية وتهمة الفساد ثابتة بحقه 8 أشخاص، وأحيلوا كذلك إلى النيابة العامة لمعاملتهم وفق المقتضى النظامي.
وأشار الديوان إلى انتهاء التحقيق مع المتهمين بالفساد بإشراف النيابة العامة، كما شكر العاهل السعودي ولي العهد رئيس اللجنة وأعضاءها وفرق العمل المنبثقة عنها على ما بذلوه من جهد وحرص، مؤكداً استمرار الدولة على نهجها في حماية النزاهة ومكافحة الفساد والقضاء عليه، وردع كل من تسول له نفسه العبث بالمال العام والتعدي عليه واستباحة حرمته، وأن على الأجهزة الضبطية والرقابية تعزيز دورها في ممارسة اختصاصاتها بما يضمن الفاعلية وحماية المال العام والمحافظة عليه.

لابد من إعداد برامج في المجال الأمني يؤهل المرأة لتولي المهمة وضبط العمل

عمل المرأة في أمن المجمعات التجارية.. ·التدريب أولاً!«

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1734906

أصبحت المرأة شريكاً حقيقياً في العمل بجوار الرجل في عدة مجالات مختلفة عززت من الدور الذي تقوم به، وعلى الرغم من هذه المسؤولية الكبيرة التي تتحملها المرأة اليوم إلاّ أن مسؤوليتها أكبر بتوظيفها في المجال الأمني الذي يحتاج إلى أن تكون بحجم الثقة التي أسندت إليها حتى أصبحت تعمل في عدة مجالات كان على رأسها إلحاقها في مجال الأمن

في الأماكن العامة كالمولات والأسواق التجارية، فلم يعد يخلو مجمع تجاري أو سوق كبير متعدد البوابات من وجود امرأة تتحمل مسؤولية التفتيش على السيدات المرتادات لهذه الأسواق في المولات التجارية، إلاّ أنه -للأسف- لا يتعدى دورها في هذه الوظيفة الأمنية المهمة أكثر من بقائها على الكرسي الذي خصص لها، وتصفحها لمختلف المواقع على شبكات التواصل الاجتماعي، أو ربما الحديث بالهاتف لساعات طويلة، وربما اقتصر التفتيش بنظرة خاطفة لحقيبة السيدة التي لم تحاول النظر بمحتواها كما يجب، فهل يمكن أن يوضع هذا الدور العشوائي لموظفة الأمن في المولات التجارية مقام الجدية في تصنيفها كموظفة أمن عليها واجب جاد وواحد وهو حفظ الأمن من أي خطر قد يحدث؟، وما مدى تدريب وتجهيز هؤلاء السيدات العاملات في المجال الأمني والذي يضعهن في مواجهة حقيقية مع أي خطر محتمل الحدوث؟.

غياب الاستعداد

ورأت هيلة السعد -تعمل في مشروع صغير في أحد المولات- أن موظفات الأمن لا يستمررن طويلاً، حيث يعملن لأشهر معدودة وسرعان ما يهربن لطبيعة العمل المملة، إلاّ أن في مدى استعدادها الأمني لتحمل هذه المسؤولية فمن الملاحظ أنه غير موجود، فالكثير منهن يتوظفن رغبةً في الحصول على المال دون وجود أي صفات أو مقاييس لعملهن الأمني المهم عطفاً على الكثير من موظفات الأمن في المولات لا يؤدين الدور البسيط المناط بهن، فأحياناً تطلب من السيدة أن تفتح حقيبتها فتنظر لها من بعيد وهي في يد صاحبتها ثم تطلب منها الدخول، وربما لا يُبالي البعض منهن في النظر أو التفتيش نظراً لانشغالها بهاتفها وبأحاديثها الهاتفية التي تستمر لساعات طويلة نظراً للسأم الذي تشعر به، مُشددةً على ضرورة أن يتم تقديم مهام وتدريبات لمثل هذه الوظيفة التي يجب ألا يستهان بالدور الذي تقوم به نظراً لأنها تتعلق بحماية الأمن العام.

تدريب حقيقي

وقالت أمجاد المخيمر -موظفة في أحد الشركات الأهلية-: إنه لابد أن يُعاد النظر في طريقة اختيار المرأة التي تعمل في المجال الأمني في المولات والأماكن العامة، فالنظرة لهن لا تتعدى شعور الجميع أنهن يعانين من سأم وملل وعدم رغبة في العمل، حيث تبدو على تعاطيهن.. فهناك من لا تقوم بأي عمل أكثر من مراقبتها لمن تدخل وتخرج من المول التجاري، وهناك من تبذل جهدها في التفتيش الأشهر الأولى ثم تتوقف عن أداء هذا العمل البسيط، مضيفةً أن إلحاق المرأة بالعمل في جميع المجالات حالة صحية، إلاّ أن المشكلة الحقيقة في عدم إيجاد المهارة الوظيفية، وأحياناً عدم وجود المهام المحددة التي يجب أن تناط بها، مبينةً أن مفهوم الأمن واسع وكبير ويجب أن تحصل هذه الموظفة على تدريب حقيقي يؤهلها لمعرفة خبايا أساليب التفتيش الأمني، وكذلك حصولها على التهيئة الجسدية، وهذا للأسف ما ليس موجوداً في موظفات الأمن في المجمعات التجارية، مشيرةً إلى أن الشعور بالمسؤولية لابد أولاً أن ينبع من الجهة التي تحمل على عاتقها توظيف السيدات ثم تدريبهن.

مهارات محددة

وتحدث د.سالم القحطاني -رئيس قسم الإدارة العامة وأستاذ الإدارة بكلية إدارة الأعمال بجامعة الملك سعود- قائلاً: إن عمل المرأة في القطاع الأمني سواء في مجال "السيكرتي" أو أي قطاع آخر أمني في الدولة لابد أن تحرص أن تؤدي عملها كما هو متوقع ومطلوب منها، لذلك لابد أن تتوفر في عمل المرأة في المجال الأمني مهارات محددة قد تفتقر إليها إن لم تحصل على التدريب اللازم، مضيفاً أن عمل المرأة في مختلف القطاعات الخاصة والحكومية خطوة جيدة لكن أن يتم الزج بها في العمل بالقطاع الأمني في المولات والأماكن العامة دون أن تحصل على تدريب كافٍ ودون وجود تهيئة وتأهيل كافٍ، فهذا قد يخل بالناحية الأمنية، مبيناً أن العمل في الجانب الأمني عمل يهم الجميع وعمل قد ينعكس على الجميع سواء بالسلب أو الإيجاب، وكلما زادت قدرات الشخص في المجال الأمني زاد من أمن المواطن والدولة، ومن هذا المنطلق فعمل المرأة في المجال الأمني مكمل لعمل الرجل، مشيراً إلى أنه حتى يتم عمل المرأة بشكل سليم لابد من إعداد برامج تدريبية للمرأة العاملة في المجال الأمني يؤهلها لتولي هذه المهمة ولضبط العمل بحسب المتطلبات سواء هذا العمل الذي تقوم به في المؤسسات أو القطاع الخاص أو في المطارات أو المجالات الأمنية الحكومية، ذاكراً أن هناك ضوابط محددة حتى على مستوى العالم تحدد القدرات والمهارات الأمنية التي يحتاج إليها العامل في القطاع الأمني سواء كان رجلاً أو امرأة منها ما يتعلق بالمهارات الشخصية الناعمة كقوة الملاحظة، وملاحظة بعض الجوانب النفسية التي يمكن أن يستدل بها رجل الأمن والمرأة على الشخص الذي تكون لديه نية الإخلال بالأمن أو غير ذلك.

معايير ومتطلبات

وشدّد د.القحطاني على ضرورة ألا تبرر الغاية الوسيلة هنا، فمن الجميل إشراك المرأة في المجال الأمني لكن هذا لا يعني أن نخل بمعايير وشروط تجهيز وتهيأة الشخص العامل في الجانب الأمني؛ لأن انعكاساته على الأمن ستكون وخيمة، فنحن اليوم مع توظيف المرأة وإشراكها، لكن يجب أن يتم ذلك بشكل صحيح، فحداثة التجربة لا تعني أن نتخلى عن معايير ومتطلبات توظيف المرأة في المجال الأمني، مضيفاً أن هناك معايير ومتطلبات فيما يتعلق بشخصية المرأة سواء البدنية أو العقلية أو غيرها وهناك متطلبات مادية تتعلق بالمهارات التي تتعلم عليها المرأة في حال واجهت العنف أو الاعتداء أو تريد المساهمة في إلغاء القبض على الشخص المخل بالأمن، فذلك يتطلب الحصول على مهارات جسدية،

فالبنية تكون قادرة على التعامل مع العنف من خلال خضوعها لتدريبات ميدانية ورياضية، ومنها ما يتعلق بقدراتها في تحليل الموقف والتعامل مع الجمهور والأحداث التي يمكن أن تخل بالأمن، وهذه يمكن أن تتلقاها من خلال الجوانب التعليمية في قاعات الدراسة، مُثمناً تجربة بعض الجهات الحكومية في تدريب النساء في القطاع الأمني وتدريبهم على استخدام السلاح وغيرها، فوزارة الداخلية تبذل جهداً كبيراً في ذلك وكذلك الجهات الأمنية الأخرى التي تعنى بتوظيف المرأة في المجال الأمني.

التصويت على عدالة المنافسة في قطاعات الأدوية والتأمين الصحي .. الأربعاء المقبل

الشورى يطالب بالحد من احتكار شركات تأجير العمالة المنزلية

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1734896

تبنت لجنة الاقتصاد بمجلس الشورى مضمون توصية لعضو المجلس جواهر العنزي وطالبت هيئة المنافسة باتخاذ الإجراءات اللازمة للحد من الممارسات الاحتكارية في مجال تأجير العمالة المنزلية، بالتنسيق مع وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، ولفتت العضو إلى تلك الممارسات التي تنتهجها بعض شركات تأجير العمالة المنزلية.

وأشارت إلى أنّ عقود التأجير تبدو مجحفة تعطي حماية قوية لشركات التأجير يقابلها جشع وإهمال لحاجات المواطنين، إضافة إلى الضرب بعرض الحائط لاحتياجات الناس الملحة مثل كبار السن والمرضى، وهو ما يدل حسبما ذكرت في مبررات توصيتها على غياب المسؤولية المجتمعية لدى بعض هذه الشركات.

احتكار الشركات

ونوهت اللجنة باحتكار بعض شركات تأجير العمالة لبعض الجنسيات المرغوبة وارتفاع الأسعار حيث يصل الراتب الشهري للخادمة ثلاثة آلاف ريال وتبلغ تكلفة إيجار السنتين أكثر من 70 ألف ريال، موردةً في مسوغات توصيتها وجود سوق سوداء للعمالة المنزلية وخاصة قبل شهر رمضان.

وأخذت لجنة الاقتصاد التي يرأسها فيصل الفاضل بمضمون توصية للعضو عطا السبيتي وشددت على إزالة هيئة المنافسة للعوائق التي تحول دون دخول منافسين جدد لقطاع الوكالات التجارية، على التنسيق في ذلك مع الجهات ذات العلاقة.

تعزيز المنافسة

كما تمسكت اللجنة بأربع توصيات لها ناقشها المجلس ضمن التقرير السنوي للهيئة العامة للمنافسة للعام المالي 38 - 1439 - انفردت بها "الرياض - "دعت إلى دراسة معدلات التركيز الاقتصادي وتعزيز المنافسة العادلة ومنع الممارسات الاحتكارية في قطاعات الأدوية والمنتجات الصحية والتأمين الصحي، والتنسيق في إجراء هذه الدراسة مع هيئة الغذاء والدواء ومجلس الضمان الصحي.وأوصت بتوفير متطلبات المرحلة التأسيسية للهيئة العامة للمنافسة من موارد مالية وبشرية، بما يسهم في تعزيز استقلالها المالي والإداري ويمكنها من أداء دورها، وطالبت اللجنة أيضاً الهيئة بإعداد خطة عمل واضحة، لبلورة أولوياتها والقطاعات المستهدفة لنشاطها في جميع مناطق المملكة، والتنسيق مع الجهات القضائية المختصة للتسريع في البت بقضايا المنافسة في مرحلة الترافع والتقاضي أو التنفيذ، تجنباً لإضرار التأخير على قطاع الأعمال، ولرفع تصنيف المملكة في مؤشر ممارسة الأعمال.

وأظهر التقرير السنوي لهيئة المنافسة تركز نشاطها في قطاعات معينة يدل عليها اقتصار الأحكام النهائية الصادرة من ديوان المظالم على ثلاث سلع فقط هي المشروبات الغازية والأرز والغازات الصناعية.
وترى لجنة الاقتصاد توسع نشاط الهيئة ليشمل قطاعات أخرى من أبرزها الخدمات الصحية، وأكدت وجود ممارسات قد تخل بأسس المنافسة العادلة أحياناً خصوصاً في قطاع الصيدليات والشركات الدوائية وشركات التأمين.
نسب الهيمنة
وأشارت اللجنة إلى أن من أمثلة هذه الممارسات ما يجري من انقطاع متعمد لمخزون بعض الأدوية، وفرض رسوم على عرض منتجات معينة على أرفف الصيدليات، والارتفاع غير المبرر في أسعار أدوية معينة رغم توفرها في دول أخرى بأسعار متدنية، أو تسويق منتجات صحية أو أصناف من حليب الأطفال من خلال مقدمي الرعاية، والاتفاقيات التي تتم بين شركات التأمين وبعض السلاسل الصيدلية لتوفير التغطية الدوائية من خلالها حصرياً.ورأت اللجنة أهمية التحقق من نسب الهيمنة في هذا القطاع وعدم وجود ممارسات احتكارية تؤثر على مناخ المنافسة وتضر بصغار المستثمرين في مواجهة السلاسل المهيمنة على سوق الدواء، مما لا يؤثر على توفر الدواء للمرضى وتنوع الخيارات للمستهلكين.
صلاحيات الهيئة
وأفاد تقرير اقتصادية الشورى أن الهيئة لا تزال غير قادرة على ممارسة الصلاحيات والمهام الموكلة لها بالشكل المطلوب كما أن استقلال الهيئة عن وزارة التجارة والاستثمار لم يكتمل وفق ما نص عليه التنظيم الجديد، كما لم تكتمل البنية التنظيمية والإدارية لها، ولاحظت اللجنة نقص الكوادر البشرية والموارد المالية اللازمة لتمكين الهيئة من أداء المهام التشريعية والرقابية والتوعوية والتنسيقية المنوطة بها، وقد بلغ موظفو الهيئة 21 موظفا فقط، ولم تتوافر لها في العام الحالي ميزانية مستقلة وإنما ترتبط ببنود محددة ضمن ميزانية وزارة التجارة كما لم يتم توفير العدد اللازم من الوظائف الشاغرة بما يرتقي لاحتياجات استقلال الهيئة.
تذليل المعوقات
ووفقاً لتقرير وجهة نظر لجنة الاقتصاد الذي تضمن ردها على ملاحظات أعضاء الشورى فسوف يقدم عضو المجلس محمد سعيد القحطاني توصية تنص على تعزيز المنافسة العادلة في القطاع الصحي والتنسيق مع الجهات ذات الصلة لتذليل المعوقات التي تحول دون أداء دورها في هذا القطاع المهم على الوجه المطلوب، فيما تأجلت توصية مشتركة لعضوا الشورى رائدة أبونيان وإقبال درندري تضمنت المطالبة بالإسراع في استكمال الهيكل التنظيمي والبنية التشريعية اللازمة للهيئة لتؤدي دورها بكفاءة في مراقبة ممارسات المنافسة لدى المؤسسات والشركات والتأكد من عدالتها، وتأجلت توصية لنائب رئيس اللجنة الصحية، عبدالله العتيبي طالب فيها بدراسة الأسباب التي أدت إلى تزايد طلبات التركز الاقتصادي في السنوات الأخيرة والآثار المترتبة على ذلك في السوق المحلي.

"العدل": الاستعلام عن طلبات التنفيذ بـ"الأجهزة الذكية" للتسهيل على المستفيدين وعدم حاجتهم للحضور للمحاكم

المصدر: جريدة المدينة الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/612351

المدينة - الرياض
أتاحت وزارة العدل عبر بوابتها الإلكترونية وتطبيقها على الأجهزة الذكية خدمتي الاستعلام عن طلب التنفيذ باستخدام رقم الطلب، والاستعلام عن طلب التنفيذ باستخدام رقم الهوية، وذلك بهدف التسهيل على المستفيدين وعدم حاجتهم للحضور إلى محاكم التنفيذ من أجل التأكّد من حالة الطلبات.
وأوضحت الوزارة أنّه يمكن للمستفيدين من خدمة (الاستعلام عن طلب التنفيذ) الدخول عبر التطبيق الرسمي لوزارة

العدل في الهواتف الذكية، ومن ثم التوجّه إلى أيقونة خدمات التنفيذ، واختيار الخدمة وتعبئة البيانات المطلوبة وهي (رقم الطلب، ونوع المستعلم "فرد أو مؤسسة أو شركة"، ونوع الهوية ورقمها.(
وبيّنت الوزارة أنّه سيتم التحقّق من هوية وبيانات المستفيد بالربط مع مركز المعلومات الوطني عبر رسالة نصية ترد إليه برقم جواله المسجل في نظام "أبشر"، وسيظهر للمستعلم البيانات المتعلقة بطلب التنفيذ كافة، والمحكمة والدائرة التي أصدرت الطلب، وحالة الطلب وأطرافه، والسندات المتعلقة فيه والقرارات الصادرة بشأنه.
وأضافت الوزارة: "وللاستفادة من خدمة)الاستعلام برقم الهوية) يمكن الدخول على تطبيق الوزارة واختيار أيقونة خدمات التنفيذ، واختيار خدمة الاستعلام برقم الهوية، وتعبئة البيانات المطلوبة (نوع الهوية، ورقمها، وتاريخ الميلاد) وستأتي رسالة نصية للمستفيد على رقمه المسجل في نظام "أبشر"، وستظهر له جميع طلبات التنفيذ المتعلقة به وتفاصيلها."
وأفادت العدل أنّ هذه الخدمة تأتي لرفع كفاءة الخدمات العدلية المقدّمة للمواطنين والمقيمين والمؤسّسات والأفراد.
****
جرافيك
الاستعلام عن طلب التنفيذ
-الدخول عبر التطبيق الرسمي في الهواتف الذكية
-التوجّه إلى أيقونة خدمات التنفيذ
-اختيار الخدمة
-تعبئة البيانات المطلوبة وهي:
رقم الطلب، ونوع المستعلم "فرد أو مؤسسة أو شركة"، ونوع الهوية ورقمها.

62لوحة لنشر ثقافة حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=359245&CategoryID=5

جازان: عبدالله سهل 2019-01-30 11:34 PM
أكد عضو مجلس هيئة حقوق الإنسان بالمملكة الدكتور أحمد سيف الدين تركستاني، أن المملكة تحمي حقوق الإنسان وفق الشريعة الإسلامية، وأنها أصبحت طرفا في معاهدات حقوق الإنسان الدولية.
واستعرض تركستاني، خلال محاضرة بعنوان «مفهوم حقوق الإنسان، ودور الهيئة بالمملكة»، نظمها فرع هيئة حقوق الإنسان في جازان، بمسرح كلية الآداب بجامعة جازان، بعض المهام الأساسية للهيئة، والتي تشمل: التأكد من تنفيذ الجهات الحكومية المعنية للأنظمة، والكشف عن التجاوزات والمخالفات، واتخاذ الإجراءات النظامية، وإبداء الرأي حيال مشروعات الأنظمة، وزيارة السجون، ودور التوقيف دون إذن جهات الاختصاص، وتلقي الشكاوى، والتأكد من صحتها.
وافتتح وكيل جامعة جازان الدكتور محمد أبو راسين معرض الفن التشكيلي المصاحب، والذي يهدف إلى نشر ثقافة حقوق الإنسان عن طريق الفن والألوان.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

معالجة الفقر في العالم ترتبط بمعالجة تركز رأس المال

المصدر: جريدة الاقتصادية الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/27/article_1530926.html

كلمة الاقتصادية

نشرت "الاقتصادية" حديث المدير التنفيذي لـ"أوكسفام إنترناشونال" بشأن ازدياد تركز ثروات العالم أجمع خلال العام الماضي 2018، ومنظمة "أوكسفام" هي منظمة غير حكومية عالمية وإحدى كبريات المنظمات الخيرية الدولية المستقلة في مجالي الإغاثة والتنمية.

وتدار "أوكسفام" اليوم كاتحاد دولي من منظمات مراكزها منتشرة حول العالم، وتعمل في أكثر من 90 بلدا، وتأمل في التوصل إلى حلول دائمة للفقر على أساس أن العالم غني بالموارد، وأن الفقر ليس أمرا حتميا. إذ بات 26 مليارديرا في العالم يملكون أموالا تساوي ما يملكه النصف الأفقر من البشرية. هذا اللقاء يأتي في وقت تشهد فيه فرنسا حالة من الغضب بين من يلقبون بـ"السترات الصفراء"، ولهذا فإن تعليقات المنظمة الدولية في هذا الوقت بالذات وإشارتها إلى هذه المشكلة العالمية البارزة تؤكد تنامي تركز رأس المال في يد الأثرياء، الأمر الذي تسبب في اتساع "الهوة" بين الأثرياء والفقراء، ما قد يؤجج الغضب في العالم، وكأن المنظمة تريد أن تقول، إن الأحداث التي تتزايد في العالم تمثل حالة الغضب من ظاهرة تراكم رأس المال. وبينما ترى المنظمة أن الحل يكمن في الحكومات التي يجب عليها فرض ضرائب إضافية على الشركات والأثرياء من أجل العودة إلى توازن في التوزيع، إلا أن الحقائق الاقتصادية تؤكد أن الضرائب تسببت في تراجع النمو الاقتصادي مع قدرة الشركات والأثرياء على نقل هذه التكاليف الإضافية إلى الفقراء من خلال رفع أسعار الخدمات والسلع، وهذا يؤجج الغضب أكثر، فأين يكمن الحل؟

26شخصا باتوا يملكون ما يساوي أموال 3.8 مليار نسمة هم الأكثر فقرا في العالم، بعدما كان عددهم 42 عام 2017. وهذا يشير إلى أن ظاهرة تراكم رأس المال تتزايد، وأن الصراع عند القمة كبير من أجل إزاحة مزيد من الأثرياء وتركز الثروة، وأن هذا التركز في الثروات يأتي كإحدى النتائج الأساسية للاقتصاد الرأسمالي الحر، ولهذا فإن المطالبة المتزايدة بالتدخل الحكومي للحد من هذا الاتجاه المتنامي تضغط على الحكومات التي عليها أن تتخلى عن كثير من مبادئ الاقتصاد المفتوح، والاتفاقيات الدولية التي تمنح حرية واسعة لحركة رأس المال. ولكن هذا النهج الذي يجعل الحكومات تعيد التفكير في ترتيبات حرية النفاذ للأسواق أوجد اليوم صراعا تجاريا كبيرا، وأثر في النمو العالمي وألقى بظلاله على التوقعات والمخاطر المستقبلية.

يأتي تركز الثروات من النمو المتصاعد للذكاء الاصطناعي وأيضا لتنامي اقتصاد المعرفة، حيث إن التقنية قادرة اليوم على تشغيل عديد من المصانع دون الحاجة إلى تقاسم الدخل مع العمال، وهذا عزز من قيمة العوائد الرأسمالية، وأيضا عزز من قيمة الأسهم، وبذلك تتزايد ثروات أصحاب الشركات التي تستند إلى المعرفة في أعمالها، وعلى الرغم من صعوبة التراجع عن متطلبات اقتصاد المعرفة والتقنية المتزايدة في الأعمال إلا أن الحل يبقى في إيجاد توازن ضروري اليوم بين الأيدي العاملة، وبين أدوات التقنية، وأن يجد العمال حصصا وافرة من الدخل الناتج للشركات، وأن يكون هناك نصيب حقيقي لهم من أسهم الشركات. ومن المتوقع أن هذه الحلول كانت محل أعمال منتدى دافوس الاقتصادي 2019 في سويسرا، الذي يحمل عنوان "العولمة في طورها الرابع"، التي تؤثر في حياة المواطن الأساسية في مختلف دول العالم عبر انعكاساتها على السياسة والاقتصاد والمجتمع كما جاء في كلمة الرئيس السويسري مع انطلاقة أعمال المنتدى.

التوطين... هل المشكلة الرواتب فقط؟!

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م
http://www.alriyadh.com/1733890

راشد الفوزان

أعلن صندوق تنمية الموارد البشرية عن بدء تقديم الدعم للمنشآت لتوظيف السعوديين والسعوديات، وهذا أحد الأدوار المهمة التي يقوم بها صندوق هدف لدعم عمليات التوطين ضمن برامج ومبادرات عديدة، والسؤال هنا: هل مشكلة التوطين هي «الراتب» بمعنى أقل والهدف أعلى؟! تمنيت من صندوق هدف مع وزارة العمل دراسة سوق العمل ما الوظائف المطلوبة، والمهم هنا أن عمليات توطين نقاط البيع وما في حكمها هي الأكثر والأغلب، ولكن هناك حصر لعدد وظائف بائع وما في حكمها بالأرقام من قبل هيئة الإحصاءات، ونجد أن العدد بمئات الآلاف وسأضع بعض الأرقام الصادرة من الإحصاءات العامة سواء من حيث المهن أو الرواتب، فمثلاً من رواتبهم «من السعوديين» من 1500 إلى 4999 ريالاً بلغ عددهم 1,149,342 مواطناً ومواطنةً، أما من حيث الأجانب فمَن راتبهم مِن 1500ريال وأقل بلغ 5,077,422 أجنبياً مقيماً لدينا، ومن 1501 إلى 2999 ريالاً بلغ 1,020,531 مقيماً أي مجموع 6,097,953 مقيماً أجنبياً. أما من حيث المهم في «القطاع الخاص» نجد مهن الخدمات عددهم 3,795,304 عاملين، والمهن الهندسية الأساسية المساعدة 2,198,031 عاملاً، مهن الكتابية 549,350 عاملاً، مهن البيع 536,277 عاملاً، وغيرها.

ما أريد الوصول له أننا بحاجة لعمل «إحصاء» دقيق للمهن الحقيقية التي هي متاحة بالسوق ما هي، هذا أولاً حتى أعرف احتياجي الحقيقي، ثم أنظر للقوى العاملة الوطنية من الجنسين، ما هي، هل هي كافية؟ هل هي راغبة بهذا العمل فنحن وضحنا أن مَن رواتبهم أقل من 2999 ريالاً يزيد على 6 ملايين مقيم أجنبي، وهنا نطرح السؤال ما هو الممكن توطنيه وما هو غير ممكن، فحين نتحدث عن قطاع المقاولات وورش السيارات وغيرها هل توجد الأعداد الكافية الوطنية لتغطيتها كعدد وكفاءة؟ وإن وجدت وهي غير موجودة بأي حال بالقدر الذي يفي بالحاجة والغرض، فهل سيقبلون براتب المقيم؟ بالطبع لا وهذا حقهم، ولكن سيعني تغير الرواتب ومعها الأسعار، ودعم الصندوق هدف مؤقت مهما طال، فهل هو حل نهائي أو حل مؤقت؟! مع التسليم أننا سنجد العدد الكافي لكل مهنة توطين، وإلا سيكون هناك نقص كعدد وتكلفة أعلى، ويقول الكثير إننا في الأساس لا نحتاج كل هذا العدد من الورش أو المقاولين أو المحلات التجارية، ولكن هذا يحتاج معالجة متدرجة وسلسلة، لكي تتوفر الأعداد الكافية والرواتب المقنعة، ثم السؤال المهم حين ننظر للمواطنين من رواتبهم 3000 بعدد 714,543 مواطناً، هل هؤلاء فعلاً يقبلون بهذا العمل؟ وأين؟ تحتاج تفصيلاً وهو مهم لنعرف هل المواطن يقبل بوظيفة 3000 ريال وكافية له؟! حتى نصل لتوطين حقيقي وملموس بسوق العمل.

الحياة
AL HAYAT

»الإسكان" وجهدها في زيادة تملّك المساكن

المصدر: جريدة الحياة الاثنين 23 جماد أول 1440هـ - 28 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4619821

عقل العقل

كلنا يتذكر أن وزارة الإسكان ومنذ إنشائها على شكل »هيئة« ومن ثم تحويلها إلى وزارة، وهي من الجهات الرسمية التي تتلقى النقد الشديد في الإعلام ومن كل فئات المجتمع، هذا «الترند» بدأ بالهدوء جرّاء ما تقوم به «الوزارة» من مشاريع إسكانية في جميع مناطق المملكة، ويبدو أن الإشكال مع المطورين قد حلّ، وقد قرأت خبراً قبل أسابيع عن بناء منزل خلال يومين، باستخدام تقنيات متطورة في البناء، وهناك خبر آخر أن «الوزارة «تستفيد من الضريبة على الأراضي في دعم وتطوير مشاريعها.

بدأنا نسمع في مجالسنا هذه الأيام من بعض المقدّمين على قوائم الإسكان بأنهم تلقوا رسائل من «الوزارة» تفيد بأحقيتهم باختيار منزل، سواء أكان جاهزاً أم في طور البناء، والذي كما فهمت أنه لن يتعدى العامين من ناحية القروض وأقساطها، كما أنها مناسبة للمواطنين كل بحسب راتبه ودخله ومن يتحمل الفائدة على تلك القروض السكنية في حال زادت عن القيمة المحددة لكل فرد، مثل هذه الأخبار المبشرة لا شك أن لها انعكاسات إيجابية على جودة الحياة للمواطن في مجتمعنا.

نعم، هناك تأخير كبير في هذا الملف ولكن العجلة بدأت تدور الآن ونتمنى أن نتخذ مساراً أسرع، في الماضي كانت مشكلة توفّر الأراضي عقبة كبيرة في مشاريع الوزارة جراء ارتفاع أسعارها، خاصة في المدن الرئيسة، والدولة اتخذت عدداً من الإجراءات شهدنا معها الأسعار بدأت بالنزول إلى مناطق مقبولة «سعرياً»، تجعل تكلفة بناء المنازل معقولة لدخل بعض المواطنين المنخفض.

اطلعت أمس (السبت) على نشرة المساكن الصادرة من الهيئة العامة للإحصاء، والتي تصف واقع سكن الأسر السعودية حتى منتصف 2018، وبيانات الدعم السكني خلال العام نفسه، بحيث أظهرت النشرة ارتفاعاً في تملك الأسر السعودية المساكن المستخدمة فيها جميع مواد البناء مقارنة بالعام الذي قبله، والتي وصلت إلى نسبة 60 في المئة، وأظهرت النشرة استفادة 76 ألف أسرة سعودية في جميع مناطق المملكة من عقود الدعم السكني في 2018، الإحصاء أظهر العديد من المؤشرات المهمة من حيث نوعية السكن (فلة أو شقة أو بيت شعبي) والتملك في هذه الفئات، إضافة إلى نسب هذه المساكن المستفيدة من شبكات الصرف الصحي وشبكات المياه.

حقيقة هذه الإحصاءات مهمة، وأتمنى أن تصدر كل ربع سنة، وهذا جهد تشكر عليه الهيئة العامة للإحصاء في إصدارها مثل هذه المؤشرات والأرقام التي لا تكذب، إضافة إلى جهود الوزارات في تحقيق مصالح المواطن، وتأتي على رأسها وزارة الإسكان. أتمنى أن نكون قد خرجنا من هذه المشكلة الأزلية على رغم أن بعضنا لا يزال يضخم منها، وهناك أصوات تحمّل الجهات الرسمية انهيار أسعار العقار، خاصة قيمة الأراضي، ولكن علينا ألا نلتفت لها، فالدولة ورؤية المملكة 2030 حددت أرقاماً ونسباً لتملك الأسر السعودية منازلها، وهذه الأرقام تدل على هذا التوجه.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

لماذا لم يسهم القطاع الخاص في الحد من البطالة؟

المصدر: جريدة الاقتصادية الاثنين 23 جماد أول 1440هـ - 28 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/28/article_1531416.html

عبد الحميد العمري

أعلنت بالأمس الهيئة العامة للإحصاء معدل البطالة بين المواطنين بنهاية الربع الثالث من عام 2018، موضحة أنه تراجع بشكل طفيف جدا إلى 12.8 في المائة "7.5 في المائة للذكور، 30.9 في المائة للإناث"، مقارنة بمستواه الذي كان قد وصل إليه في نهاية الربع الثاني من العام نفسه عند 12.9 في المائة "7.6 في المائة للذكور، 31.1 في المائة للإناث". وبمقارنته بمعدل البطالة في نهاية عام 2017، الذي كان قد وصل إلى 12.8 في المائة "7.5 في المائة للذكور، 31.0 في المائة للإناث"، سنجد أنه عاد إلى المستوى نفسه، مع الأخذ في الاعتبار انخفاضه بالنسبة للإناث.

وبالنظر إلى تطور أعداد العاطلين؛ تظهر البيانات الأخيرة تراجع أرقامهم من 787.9ألف عاطل "354.4 ألف عاطل من الذكور، 433.5 ألف عاطلة من الإناث "بنهاية الربع الثاني 2018، إلى 781.6 ألف عاطل "350.1 ألف عاطل من الذكور، 431.5ألف عاطلة من الإناث" بنهاية الربع الثالث 2018، أي بانخفاض 6.3 ألف عاطل "4.3 ألف من الذكور، 2.0 ألف من الإناث"، ما يشير هنا بحال التوقف عند هذه التطورات إلى أحد أسباب تراجع معدل البطالة، إنما اللافت أن أعداد العمالة الوطنية في كل من القطاعين الحكومي والخاص، قد سجلت أيضا انخفاضا خلال الفترة نفسها، حيث انخفضت العمالة الوطنية في القطاع الحكومي للفترة بين الربعين الثالث والثاني من عام 2018 بأعلى من 3.6 ألف عامل وعاملة، وانخفضت لدى القطاع الخاص بأعلى من 14.7 ألف عامل وعاملة، ليصل إجمالي الانخفاض خلال الفترة في القطاعين الحكومي والخاص إلى نحو 18.4 ألف عامل وعاملة.

وفقا لما تقدم ستكون النتيجة ارتفاع معدل البطالة لا تراجعها، ولكن معدل البطالة لا يتم احتسابه بالاعتماد فقط على مجموع القوة العاملة في كل من القطاعين الحكومي والخاص، إنما يتم بالاعتماد على مجموع المشتغلين السعوديين في سوق العمل المحلية، وهو الرقم الذي يشمل حتى قوة العمل خارج القطاعين الرئيسين المتمثلين في القطاعين الحكومي والخاص، والذي أظهرت النشرة الأخيرة الصادرة بالأمس عن الهيئة العامة للإحصاء ارتفاع أعدادهم بين الربعين الثالث والثاني من عام 2018 بأعلى من 9.4 ألف عامل وعاملة، في الوقت ذاته كما تمت الإشارة إليه أعلاه، انخفض عدد العاطلين بنحو 6.3 ألف عاطل وعاطلة، وعليه يمكن أن يفهم كيف تراجع معدل البطالة بين الربعين الثاني والثالث من العام الماضي.

ومقارنة بين الإحصاءات التي سجلتها سوق العمل المحلية بنهاية الربع الثالث من 2018، وتلك التي سجلتها في نهاية عام 2017، نجد أنه في الوقت الذي ارتفع فيه عدد العاطلين بأعلى من 8.3 ألف عاطل وعاطلة، سجلت أعداد المشتغلين من المواطنين والمواطنات خلال الفترة نفسها ارتفاعا وصل إلى أعلى من 57.0 ألف عامل وعاملة، الأمر الذي لعب دورا كبيرا في السيطرة نوعا ما على مستوى البطالة بين المواطنين، وأعاده إلى مستواه نفسه كما ظهر في نهاية الربع الثالث من 2018 عند المستويات المسجلة ذاتها في نهاية عام 2017.

الخلاصة من كل ما تقدم ذكره أعلاه؛ أن القطاع الخاص تأخر كثيرا عن الوفاء بمتطلبات التوظيف طوال فترة الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018، حيث سجل صافي انخفاض في أعداد العمالة الوطنية وصل إلى أعلى من 60.6 ألف عامل وعاملة "انخفاض 40.8 ألف عامل من الذكور، وأعلى من 19.8 ألف عاملة من الإناث"، ولولا التحسن الطفيف جدا لتوظيف العمالة الوطنية خارج أسوار القطاع الخاص، لكانت النتائج حول معدل البطالة ومستوياتها بين صفوف المواطنين والمواطنات مختلفة تماما عما أظهرته النشرة الأخيرة لسوق العمل، وهو الأمر الذي لا يمكن الاعتماد عليه طويلا، في الوقت الذي يؤمل أن تأتي مساهمة القطاع الخاص في مجال التوطين أفضل بكثير مما حدث منه طوال الفترة الماضية، وما يؤكد بدرجة بالغة الأهمية أن تتغير جذريا آليات التوطين لدى منشآت هذا القطاع، وأن يدرك أربابه حجم المخاطر الكبيرة والمحتملة، إذا ما استمر تأخر منشآتهم عن الوفاء بالأدوار المهمة جدا بشأن إيجاد الفرص الوظيفية

حقوق الإنسان في الصحافة

الملائمة أمام الباحثين والباحثات عنها من المواطنين. يأتي هذا الحديث على درجة من الأهمية تفوق كثيرا جميع مطالبات القطاع الخاص ومناشداته الحكومة، بضرورة توفير الدعم اللازم له، وكثيرا من المطالبات التي لا ولم تتوقف طوال عقود طويلة مضت. وعلى الرغم من كثير من المبادرات الحكومية الهادفة إلى دعم هذا القطاع المعول عليه كثيرا تنمويا واقتصاديا، إلا أن تفاعله مع الأسف في مقابلها غالبا ما نجده يأتي أقل بكثير مما كان مأمولا، بل إنه أتى معاكسا لكل تلك المبادرات الحكومية كما تظهره البيانات الرسمية الأخيرة، وتحديدا طوال الثلاثة أرباع الأولى من عام 2018.

إن كل ما يصدر عن القطاع الخاص من تبريرات، تستهدف التنصل من مسؤوليته تجاه توطين فرص العمل المتوافرة لديه، في الوقت ذاته الذي تمكن من توظيف أعلى من 7.1 مليون عامل وافد، تجعله في موقف ضعيف جدا أمام التحديات التنموية التي يمر بها الاقتصاد الوطني والمجتمع على حد سواء خلال الفترة الراهنة، وسيكون من الصعب جدا إن لم يكن مستحيلا، أن تجد حتى نسبة 1 في المليون كقناعة بما يضعه أرباب هذا القطاع من تبريرات وأعذار، ولو أنه أظهر نموا متدنيا من التوطين لكان الأمر أهون، أو على الأقل كسب بعض التفهم من قبل المجتمع، إنما الأمر على العكس تماما من كل ما يسطره ولا يزال أرباب هذا القطاع تجاه برامج وخطط التحول الراهنة، فهل نرى تغيرا في قناعات هذا القطاع أم لا؟ وهل ستتحرك وزارة العمل وبقية الأجهزة الحكومية ذات العلاقة بدرجة أكبر وأكثر جرأة، لأجل تغيير قناعات أرباب القطاع الخاص أم لا؟ والله ولي التوفيق.

التوظيف

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 جماد أول 1439هـ - 29 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620039

علي القاسمي

مما يسحب دوائر الاهتمام وبوصلة التركيز، تلك العناوين التي تتحدث عن التوظيف، إذ إن التوظيف يعد الشغل الشاغل لشباب هذا الجيل، سواءً أكان التوظيف لتغيير وظيفةٍ حاليةٍ ذات مرتبٍ متدنٍّ وطموح أقل أم التوظيف الذي يقلص من حجم الباحثين عن عمل، أولئك الذين لا يهدأون تفتيشاً وبحثاً عن لقمة عيش وأمان وظيفي. عناوين التوظيف لا تتوقف، والأرقام تهطل بغزارة، إنما لا تتوفّر جهة أو لأقل تملك جهة ما الشجاعة الكافية لتتحدث عن نوعية هذه الوظائف ومدى النجاح المتحقق في التوظيف المستمر، وأعني التوظيف المنتهي بالأمان والاستقرار والتناغم والعطاء، لا ذلك التوظيف الذي يرسم لسياسة التطفيش منذ اللحظات الأولى، ويتباهى بمصطلحات التوطين والسعودة، وهي المصطلحات الفضفاضة التي يثور منها وعليها الجدل والنقاش، وتقفز الأسئلة عنها تباعاً مبتدئة بماذا؟ وكيف؟

حكاية التوظيف حكاية لا يُمَّل منها، وهي مملة في الوقت ذاته إن جاء الحديث عن مؤشرات تفاؤل وأرقام ميدانية وحراك حقيقي، تكثر الأمنيات في هذا الميدان ولا أظن الجهات المعنية بالتوظيف وكذا الوزارات بكافة أطيافها واحتياجاتها وتنوعها لا تهتم بهذا الملف وتعلن اندماجها معه وحرصها على أن تخرج معه وبه إلى المأمول والمتوقع، وتعكس ما هو مرسوم من الخطط والاستراتيجيات، ولعل هذا الملف من الملفات التي أحيطت في زمن فائت بالسرية وغياب الشفافية والتعامل معه بوصفه ملفاً حساساً لا يجب أن يخرج للآخرين مهما ساعدت الظروف والأجواء المحيطة.

بكل تأكيد أن جهاتنا الحكومية ومؤسساتنا العامة والخاصة لديها من المتطلبات الوظيفية والشواغر الناشئة بين وقت ووقت، ولا أعلم عن جهاز بعينه - إلا ما ندر- تحدث عن هذه الشواغر، وقدم صورة مضيئة عن ثقافة الإحلال والشفافية في إعلان الوظائف، أو العمل على سياسة توليد الوظائف، وهي السياسة التي شكلت لأجلها هيئة وتفاءلنا مع هذا التشكيل الجديد، وظننا أن التوقعات في شأن التوظيف والوظائف ستكون مشجعة جداً وشجاعة وقادرة على صناعة الفارق والضرب على المفاصل وبيان أين يكمن الخلل؟ ولماذا؟ إلا أن هذه التوقعات بقيت في خانة التوقعات وربما عادت بالمتابعين والمهتمين لخانة الإحباط والتشاؤم.

لماذا لا نشكل منصة وطنية للتوظيف، نعرف من خلالها الأجهزة المهتمة بالتوظيف والتي تحمل الشفافية العالية وتطرح ما تحتاج بكل وضوح، وتقدم أرقاماً للقادمين الجدد إليها والمغادرين، وتضع أرقاماً للذين غادروا حلم التوظيف ومسببات هذه المغادرة، المنصة الوطنية ستعيننا على فك كثير من الألغاز، وتؤسس ملامح جادة للمضي عن توظيفٍ يُقرأ من خلاله

أين نحن متجهون بالضبط، وما هي التحديات بالتحديد، وهل نمضي والتوظيف لمساحات التفاؤل والأرقام المطمئنة أم أننا لا نزال نتعارك على مسائل التخطيط والتفكير والتوقعات والأهداف وأسطر الجود بالكلام؟!

تفسير الأنظمة وحقوق الأفراد

المصدر: جريدة المدينة الثلاثاء 24 جماد أول 1439هـ - 29 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/611895

إبراهيم محمد باداود

الأخطاء تحدث في كل مكان، وهناك أخطاء تحدث بدون قصد ونتيجة اجتهاد معين، وكما قيل: فإن الاعتراف بالخطأ فضيلة، والحرص على معالجة الأخطاء فور اكتشافها أمر مطلوب من أي إدارة مسؤولة، خصوصاً إن كانت هناك أنظمة يمكن تفسيرها بطرقٍ مختلفة، مما يؤثر على طريقة تنفيذها ميدانياً، وتمس حقوق بعض الأفراد المادية.

مؤخراً أبدى البعض استفساره بشأن الطريقة التي قامت بعض الجهات الحكومية من خلالها باحتساب وصرف العلاوة السنوية لعام 2019م، ففي الوقت الذي اكتفت فيه بعض الجهات بصرف 6 أيام فقط من العلاوة وتأخير 24 يوماً، قامت جهات أخرى بصرف العلاوة كاملة، وتجاوباً مع تلك الاستفسارات قام بعض المسؤولين في بعض الجهات التي لم تصرف العلاوة كاملة، بتوضيح الآلية التي تم اتباعها في الصرف، والأسباب التي دعتهم لذلك، وعمدوا إلى درء الشبهات بشأن وقوع أي خطأ مِن قِبَلهم، وتقديم المبررات التي أفاد بعضهم بأنها تكمن في أن استحقاق العلاوة كانت لسنةٍ ميلادية كاملة، في حين أن صرفها تزامن مع صرف الرواتب، والتي لازالت مرتبطة بالتاريخ الهجري.

حُسِم ذلك الجدل الذي أثير بشأن الاختلاف في الصرف بين بعض الجهات الحكومية من خلال مبادرة بعض الوزراء وأصحاب المعالي بالإعلان عن توجيههم لإداراتهم بصرف العلاوة كاملة فوراً، وذلك عملاً بما يُحقِّق المصلحة العامة، بغض النظر عن الأسباب المذكورة من قِبَل تلك الجهات التي لم تصرف العلاوة كاملة، في حين اعتذر بعضهم عمَّا حدث، كما أكدت وزارة المالية بأنها تعمل مع الجهات الحكومية، التي لم تصرف العلاوة كاملة لصرفها بأسرع وقت.

عندما يصدر النظام، فهو يصدر للجميع، لكن تأتي المشكلة في طريقة تفسير البعض لذلك النظام، ومن ثم تطبيقه، فبعض الإدارات تنظر إلى بعض الأنظمة بطريقةٍ مختلفة، وتجتهد بأسلوب أحياناً يكون غريباً، إما بدعوى الاحتياط، أو عدم تحمل المسؤولية، أو ليكون في مأمن، أو غيرها من المبررات المختلفة، والتي قد لا تتوافق مع المصلحة العامة، بل تتركز في حماية تلك الإدارات من عواقب أي خطأ والرغبة في الظهور أمام المسؤول بأنهم حريصون على المال العام، فقد يتم تأخير ترقية موظف، أو إلغاء علاوته، أو تعطيل بدل معين له؛ بسبب تلك التفسيرات غير المنطقية من قِبَل بعض الإدارات.

تفسير الأنظمة يعتبر سلطة وصلاحية ومسؤولية، ولكن لا يجيد البعض استخدام مثل هذه السلطة ولا تلك الصلاحية، خصوصاً إذا ارتبطت بمستحقات الآخرين المالية، فيعمد إلى التفسيرات والتأويلات التي قد تمنع الآخرين من حقوقهم، والأولى لأمثال هؤلاء أن يتأكَّدوا من جهات الاختصاص قبل تطبيقهم لأي نظام، حفاظاً على حقوق الآخرين .

الحياة
AL HAYAT

ليس لأحد التدخل في القضاء

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4620029

نايف معلا

يعد القضاء من الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي للدولة – أي دولة- والتي حظر ميثاق الأمم المتحدة في 1945 بصراحة التدخل فيها، ومن مقتضيات ذلك، أنه إذا كانت هناك قضية منظورة أمام القضاء في دولة ما، فإن أي تدخل فيها يعتبر إخلالاً بقاعدة آمرة (لا يجوز الاتفاق على مخالفتها) من قواعد القانون الدولي.

تستغل بعض الدول والمنظمات وغيرهما من الأطراف الدولية مسألة حقوق الإنسان، التي هي في نزاع سرمدي مع مبدأ السيادة للتدخل في القضايا المنظورة أمام أقضية الدول، مدفوعةً بأغراض سياسية أو آيديولوجية أو ربما بدوافع موضوعية، وهذا أمر غير مقبول إطلاقاً بصرف النظر عن الدوافع، لأن القضاء هو أجلى مظهر للسيادة أو هو السيادة ذاتها، وإذا كان ميثاق الأمم المتحدة يحظر التدخل في الشؤون التي هي من صميم السلطان الداخلي للدول كما أشرت آنفاً، فما هي تلك الشؤون إن لم يكن القضاء من بينها؟ أو ما هو أولها إن لم يكن هو أولها؟ بمعنى أوضح، إذا سمحت دولة من الدول بالتدخل في قضائها، فمن غير المقبول أن تتحدث عن السيادة بعد ذلك! أو تُمانع التدخل في شأن آخر من شؤونها الداخلية.

وتأكيداً لمبدأ عدم التدخل في شؤون الدول، فقد تضمن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 2625 الذي اعتمدته في دورتها الـ25 في تشرين الأول (أكتوبر 1970 (، أن مراعاة الدول الدقيقة للالتزام القاضي بعدم التدخل في شؤون أي دولة أخرى هو شرط أساس لضمان عيش الأمم معاً في سلام، لأن ممارسة أي شكل من أشكال التدخل أمر لا يقتصر على خرق الميثاق روحاً ونصاً، بل يؤدي كذلك إلى خلق حالات تهدد السلم والأمن الدوليين، وقد عدّ القرار، في تفصيل هذا المبدأ؛ جميع أشكال التدخل في شؤون الدول الداخلية والخارجية «انتهاكاً «للقانون الدولي.

إذا كان التدخل في القضاء من قبل السلطات أو المسؤولين على المستوى الوطني مرفوضاً، لتعارضه مع مبدأ استقلال القضاء، فمن باب أولى أن يُرفض بحزم أكبر، أي تدخلٍ في القضاء من قبل أي دولة أخرى أو منظمة أو آلية من الآليات الدولية.

وفي سياق التشريعات الوطنية في السعودية، تضمن النظام الأساسي للحكم في المادة 46منه أن القضاء سلطة مستقلة، ولا سلطان على القضاة في قضائهم لغير سلطان الشريعة الإسلامية، كما نصت المادة (1) من نظام القضاء السعودي على أن »القضاة مستقلون، لا سلطان عليهم في قضائهم لغير أحكام الشريعة الإسلامية والأنظمة المرعية، وليس لأحد التدخل في القضاء»، وبالتالي فإن مسألة التصدي لأي تدخل في القضاء السعودي ليست مسألة اختيارية تخضع للتقدير بحسب مقتضى الحال، بل هو التزام مُلقى على عاتق الدولة، ومبدأ دستوري لا تملك أي سلطة من سلطاتها الحيدة عنه، وهذا ما يُفسّر شدة اللهجة في خطابات الدولة المضادة للتدخلات من هذا النوع.

هذا الكلام ينطبق تماماً على قضية المواطن جمال خاشقجي – رحمه الله – التي تسعى تركيا – مع الأسف – لتصعيدها من جديد للرأي العام العالمي لأغراض سياسية، بعد أن قامت السعودية باتخاذ التدابير القانونية اللازمة تجاهها، فالقضية منظورة أمام القضاء السعودي الذي هو صاحب الاختصاص الأصيل في نظرها، وقد أُجريت التحقيقات مع المتورطين، وتوافرت الدلائل الكافية لتوجيه الاتهامات إلى عددٍ منهم، وتمت إحالتهم إلى المحاكمة، فماذا بعد ذلك؟

ما على تركيا وغيرها من الأطراف التي تسعى لتدويل هذه القضية إلا انتظار ما سيخلص إليه القضاء السعودي في شأنها، ليس هذا فحسب، بل واحترام ما سيخلص إليه، وإلا فإن القانون الدولي والأعراف الدولية تعطي السعودية الحق في اتخاذ أي تدبير مضاد تجاه تركيا وغيرها.

*مختص في القانون وحقوق الإنسان.

ملف الولاية وأنصاف الحلول

المصدر: جريدة عكاظ الاربعاء 25 جماد أول 1440هـ - 30 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1702338

مها الشهري

لأن سلوك المرأة يوضع تحت الملاحظة، فقد كان من السيئ نتاجا للعديد من الأحداث التي وصلت اليها بعض الحالات أن يرى البعض بأن الحل يأتي في معاكسة وتيرة الحياة والعودة إلى مربع السيطرة والتجهيل للمرأة، في حالة جدلية تستثني ما تفعله النساء وما يتوقع منهن فعله وتركز عليه بشكل مبتذل، والواقع أن المرأة ككائن بشري تسري عليها السنن والقوانين الحياتية التي تنطبق على الجنس الآخر، وعندما تتمتع بأهلية مدنية كاملة تتحدد فيها سن الرشد بالمعيار الذي يحدد للرجل، فمن الطبيعي أن تكون المرأة الراشدة أكثر مسؤولية إذا ساهمت التربية الأسرية في الشعور بتلك المسؤولية، لأن التقييد لسلوك الإنسان بصرف النظر عن جنسه من أهم البواعث التي تجعل نواياه تبحث عن مخارج ولو لم تكن تخدمه، إنما هي تعبيرات الحرية كحق فطري والتي لا تجد منافذها الصحيحة في السلوك، وبالتالي تخرج في السلوك الجانح، لأنه من الطبيعي أن تتضح الرؤية عندما تزول العوائق.

بالرغم من أن الفتيات بعد التغير الذي حدث في واقع المرأة والاستقلال المادي والوظيفي أثبتن أنهن أكثر اهتماما وعونا لأسرهن، وأكثر التزاما بدراستهن وانضباطا في أعمالهن، إلا أن النظرة الاتهامية التي تنظر للمرأة على أساس أنها مصدر للفوضى هي المنطلق الذي يؤسس عليه أكثر المعارضين لإلغاء الولاية على المرأة آراءهم، فيسيطر عليهم تصور حالة من التمرد والانحلال ستنعكس على المجتمع بالاضطراب والعشوائية.

هناك نظرة أشد خطرا من ذلك وهي تفسر ضمنيا على أن الود الأسري لا يستقيم إلا بالسيطرة على المرأة وقمع حريتها، وتكمن خطورته في عدم البناء على ركيزة العلاقات الإنسانية بوصف عام وصحة العلاقات الأسرية بوصف خاص، لأن الأمر في هذه الحالة يعني عدم الثقة بالمرأة وأن تقييدها هو الطريقة الوحيدة التي يستقيم عليها الوئام في الأسر، فأصبحنا نفند هذا الحق المشروع دينيا وإنسانيا وأخلاقيا بقائمة تطول ولا تنتهي من التعقيدات غير المبررة حتى عند بحثنا عن المخارج والحلول، والتي لا تتشكل إلا من انعدام الثقة بالنساء الذي يتضمن اتهامهن بالانحراف الأخلاقي من جانب، والاعتراف الضمني بسوء التربية الأسرية من جانب آخر.

لكل امرأة حق التمتع بالأهلية المدنية دون شروط أو قيود، والأمر يتطلب إعادة النظر في الطرق التي تحمي المرأة وتقر بحقها الكامل نظاميا واجتماعيا بالخروج عن مزاجية الولي، لأن الأمر أكبر من أن يدار بأفكار تدور في ذات الحلقة المفرغة، أكبر من تناوله بأنصاف الحلول.

شماعة العنف وأوهام جنة الغرب

المصدر: جريدة الوطن الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م *
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=38338

محمد فايع

عادة عندما يكون الطرح مباشرا وواقعيا لأي قضية من القضايا الاجتماعية، أو القضايا التي لها تماس مباشر بأمن الوطن وسلامة مواطنيه، ويتم تناولها بطرح عميق يتناول صلب القضية؛ فإن ذلك يسهم بدون شك في حلها، أو الحد من تكرارها مستقبلا، ويقطع الطريق على كل من يحاول استغلال تلك الأحداث للإضرار بسمعة الوطن وأهله .

بلادنا كما نعلم تنهج «المنهج الوسطي» الذي ينحو بمواطنيها وأبنائها نحو الاعتدال، والابتعاد عن الغلو والتطرف، فالتطرف بكل جهاته وأشكاله، إما تطرف ديني، أو تطرف انحلالي أخلاقي، كلاهما مضران بالوطن، وجميعنا يعلم أن شبابنا كانوا في فترة ما مستهدفين للانخراط في الجماعات الإرهابية، حتى تم التنبه لذلك الأمر، واستدعت الدولة كامل طاقاتها نحو تجنيب أبنائها ميادين الإرهاب وشروره، ونجحت في التصدي له وملاحقة الإرهابيين، واليوم، فنحن لا نهول من قصة هروب الفتيات، لكن لا يمكن لنا نتعامى ونشكك في وجود من يريد تجنيد المراهقين والمراهقات من أبناء الوطن وبناته، ودفعهم إلى الهروب إلى خارجه، للإضرار بسمعة الوطن، واستغلالهم في مواقف سياسية كما حدث في قصة رهف، الأمر الذي يستوجب الالتفات نحو المواقع والأشخاص والجهات التي لا تزال تقف وراء تحريض بناتنا للهروب خارج وطنهن، وتجميل الغرب، والدعوة لإسقاط الولاية لأن هذا أمر مرجعه للدولة وليس عبر الحملات والهاشتاقات .

فلا يمكن بأي حال من الأحوال أن يكون «العنف» الذي قد تواجهه فتاة ما في السعودية؛ سببا مقنعا كي يدفعها للهروب خارج وطنها، مهما كانت الأسباب والأحوال والظروف، ولو إن كل وسائل الإعلام الخارجي تروج لما يقال عنه »العنف الأسري»، وهو الفرية التي ترددها كل فتاة لديها ميول للهروب خارج بلدها، وتحقيق رغبة العيش في بلاد أجنبية، إما بدوافع شخصية تحت تأثير من الإغراءات والافتتان بالغرب الذي تنقل لها عنه صورة مبهرجة بخلاف الواقع، أو أن هناك من يزين لها العيش خارج وطنها، بحجة أنها ستجد أجواء من الحريات والحياة، غير تلك التي تجدها بلادها، وهي في حقيقتها ليست أكثر من أوهام في أوهام، لأنه من المستحيل أن يكون «التعنيف» سببا قويا ليدفع فتاة ما ويجعلها تسافر وتتخطى البحار والدول والمحيطات، كي تبحث عن بلد لتهرب إليه بعيدا عن عنف أسرتها، هذا لو افترضنا جدلا أنها تواجه العنف داخل أسرتها، لأن في معظم الحالات التي سمعنا بها كان الأهل ينكرون وقوع بناتهم تحت التعنيف، وإنما هناك دوافع منهن للعيش بطريقة مخالفة لتقاليد الأسرة، ومختلفة عن حياة المجتمع .

ونحن لن نكابر ونقول لا يوجد لدينا ممارسات خاطئة، فلسنا مجتمعا ملائكيا، وقد تكون هناك حالات لفتيات يلاقين العنف، الذي يختلف في نوعه وظرفه في حالات المُعَنف والمُعنِف، لكن في المقابل، فالدولة رعاها الله أسست جمعية لرعاية حقوق الإنسان، وهيئة لحقوق الإنسان ومراكز وبرامج لحماية الأسرة، ووزارة العمل والتنمية الاجتماعية، وغير ذلك من الجهات التي قد توفر الحماية لكل فتاة قد تواجه التعنيف الأسري واللجوء إليها، والرجوع كذلك إلى أقربائها، واللجوء إلى الجهات القضائية لحمايتها، ويمكنها اللجوء إلى أهل الخير في المجتمع للتدخل في قضيتها، فنحن في الأول والأخير «مجتمع مسلم عربي» تحكمه ضوابط وقيم وتقاليد، ويؤمن بما أوجده الدين الإسلامي من تعاليم لحماية حقوق الإنسان، رجلا كان أو امرأة، صغيرا كان أم كبيرا، فالدين الذي وجّه إلى رعاية الحيوان والرفق به، وعدم تعنيفه أو تخويفه؛ فمن باب أولى أنه قد نظر إلى وضع الإنسان ووجه إلى حماية حقوقه، من قبل أن تأتينا فكرة الجمعيات والهيئات التي تهتم بحقوق الإنسان في العالم بمئات السنين .

فحقيقة هروب الفتيات إلى بلدان أجنبية، وإن بدا لنا أن وراءها قصص تعنيف، وعليها تمت عمليات الهروب، تبدو مبالغا فيها، ولا يمكن أن يدعو فتاة تعرضت له -لو افترضنا ذلك- إلى الهرب إلى بلد أجنبي، تعرف حجم المخاطر التي قد تعترضها هناك، وفي قصة رهف التي أنكر والدها في بيان للأسرة أن تكون ابنته قد تعرضت للتعنيف، لا يمكن لنا النظر إلى هذه القصة ومثيلاتها بهذه السذاجة، وجميعنا شاهد «الاستغلال السياسي» من قبل وزيرة خارجية كندا التي استقبلت رهف، ثم ليس سرا توالي تدفق الصور التي جمعتها بناشطين وناشطات، بعضهم عُرف عنهم انقلابهم على بلدانهم وقيمهم

وأخلاقياتهم ودعواتهم للتحرر والشذوذ، والمؤتمر الصحفي الذي رتب لها وتسهيل عملية لجوئها بسرعة، بينما هناك ما يقرب من 47 ألف طلب للجوء لكندا، لا تزال حكومتها تنظر فيها، إذا فالقصة أكبر من هكذا تسطيح لقضية الهروب، كما يريد بعضهم أن نربعها ونخمسها، فقبولنا بأن القصة هي «عنف أسري نتج عنه هروب» يجعلنا وكأننا نسمح لكل من أراد أن يوظف الحدث في أن يلوث سمعة مجتمعنا وبلدنا كيفما يشاء، وكأننا سنرضى بالضغوط لدفع التهمة عنّا، ليفرض علينا من يشاء أفكاره وأجنداته، وهذا لن يحدث، وعندما ترى الدولة أنها بحاجة إلى تعديل قوانين ورسم قرارات، فسيكون وفقا لما تمليه الشريعة للمحافظة على استقرار وسلامة المجتمع وأمنه وأمن أفراده .

ولهذا فهؤلاء الذين يجهلون طبيعة مجتمعنا، عليهم أن يتعلموا ويعلموا، أن بلادنا تسير وفق وتيرة محسوبة الخطوات، إلى كل ما من شأنه أن يوجد حياة متناسبة من الحريات وفق ما تسمح به الشريعة السمحة بوسطيتها، التي أتت لتحمي الإنسان وتحفظ له حقوقه «دينه ونفسه وعقله وعرضه وماله» لكن هناك من لا يريد فهم ذلك، ويظن أن «التغيير» يعني الانقلاب على كل شيء، على القيم والأخلاقيات وعلى التقاليد وهذا مفهوم خاطئ لمعنى التطور والتغيير .

وقبل الختام، اسمحوا لي أن أقول: إن قليلا من الكتاب الذين تناولوا قصة رهف بعمق وإحاطة، دون تبرير أو خلق أعذار لما حدث، ولامسوا حقيقة وجود من يغرق المراهقات بالأحلام الوردية، ويعدهم بجنة الحرية في بلدان الغرب، من خلال تسويقه لفكرة حياة الحرية والحياة الأفضل، كما سمعنا ذلك من وزيرة خارجية كندا حينما قالت على الفضائيات «الآن ستجد رهف حياة أفضل»! مما يجعل من تفكر في الهروب تركب «موجة العنف» كتهمة جاهزة وشماعة لتصل إلى «أبواب الجنة الدنيوية الموعودة بها في الغرب»، وتجهل أن المسألة لن تتجاوز أشهرا حتى تكتشف الخدعة، وهي تواجه مصيرا مجهولا وقد نُسيت، بعد أن يكون قد تم توظيفها سياسيا، وإذا كانت حياة المرء في الغرب تجري بلا قيود دينية أو اجتماعية، فيجب أن يتعلم أولادنا أن حياة الإنسان في مجتمعاتنا المسلمة، تسير وفق منهج واضح، تنظمها وترتبها علاقة الإنسان بخالقه، وبما هو مكلف به من واجبات دينية وصولا إلى «يوم لا ينفع مال ولا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم.«

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

موجبات الحماية الاجتماعية المعممة •1من 2«

المصدر: جريدة الاقتصادية الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م
http://www.aleqt.com/2019/01/31/article_1533771.html

إيزابيل أورتيز

تضع البلدان في مختلف أنحاء العالم نصب أعينها هدف توفير الحماية الاجتماعية لجميع المواطنين أو المقيمين على أراضيها، وهي تقوم بذلك عموما من خلال مزيج من التأمينات الاجتماعية العامة والمساعدات الاجتماعية. وتتضمن الحماية الاجتماعية، أو الضمان الاجتماعي، منافع نقدية وعينية تقدّم للأطفال والأمهات والأسر، ودعما للمرضى والعاطلين عن العمل، ومعاشات تقاعد لكبار السن والمعوقين. ولا تقتصر برامج المنافع هذه على الفقراء؛ إذ إن أي شخص قد يتعرض للإصابة بمرض، أو يفقد وظيفته، أو ينجب طفلا - والجميع حتما يتقدمون في العمر. وتدرك الحكومات وجود احتياجات شاملة بين مواطنيها، ما يعكس المخاطر التي من المرجح أن يتعرض لها الجميع مرة واحدة على الأقل في حياتهم.

وعلى المستوى الدولي، فإن "أهداف التنمية المستدامة" التي وضعتها الأمم المتحدة، واعتمدها قادة العالم في 2015، تلزم البلدان بتطبيق نظم حماية اجتماعية "معممة" للجميع، تكون ملائمة على المستوى الوطني، بما في ذلك وضع حدود دنيا لها؛ للحد من الفقر، ومنع الوقوع فيه.

ويؤكد هذا الالتزام الاتفاق العالمي بشأن مد نطاق التأمين الاجتماعي وفق "توصية منظمة العمل الدولية بشأن الأرضيات الوطنية للحماية الاجتماعية" في 2012، التي اعتمدها العاملون وأصحاب العمل والحكومات من جميع البلدان. ولكن رغم التقدم الكبير في مد نطاق الحماية الاجتماعية في أجزاء كثيرة من العالم، فإن نسبة سكان العالم المشمولين فعليا بمنفعة

واحدة على الأقل من منافع الحماية الاجتماعية لا تتجاوز 45 في المائة، بينما النسبة الباقية، وهي 55 في المائة؛ أي أربعة مليارات نسمة - فلا يتمتعون بأي حماية. وتقترن الفجوات في التغطية بالقصور الكبير الذي يشوب الاستثمار في الحماية الاجتماعية، ولا سيما في إفريقيا وآسيا والدول العربية. فالمنافع قليلة في كثير من البلدان، ما يعرض شعوبها إلى المخاطر. وعلى الجانب الإيجابي، يمضي كثير من البلدان متوسطة الدخل بخطى سريعة، وهناك عدد كبير من البلدان التي بلغت مستوى التغطية المعمّمة أو أوشكت على بلوغه. والحماية الاجتماعية المعممة عنصر رئيس في الاستراتيجيات الوطنية؛ لتشجيع التنمية البشرية، وتعزيز الاستقرار السياسي، وتحقيق النمو الاحتوائي. ويتبين من الأدلة، إضافة إلى الحد من الفقر وعدم المساواة، فإن نظم الحماية الاجتماعية جيدة التصميم التي تمنح منافع كافية هي أيضا:

-تسهم في تحقيق النمو الاحتوائي؛ فهي تزيد الإنتاجية، وتحسن إمكانات توظيف العمالة بتعزيز رأس المال البشري، ما يزيد الاستهلاك والطلب في السوق المحلية، ويسهل حدوث تحول هيكلي في الاقتصاد.

-تعزز التنمية البشرية؛ فالتحويلات النقدية تسهل الحصول على الغذاء والتعليم والرعاية الصحية، وتشجع على زيادة معدلات الالتحاق بمراحل التعليم المختلفة، وتحدث خفضا في معدلات تشغيل الأطفال.

-تحمي السكان من الخسائر الناتجة عن الصدمات؛ مثل: هبوط النشاط الاقتصادي، أو الكوارث الطبيعية.

-تبني الاستقرار السياسي والسلام الاجتماعي، بالحد من التوترات الاجتماعية والصراعات العنيفة.

رغم التقدم الكبير الذي تحقق في توسيع نطاق تغطية الحماية الاجتماعية على مستوى العالم، انتهج عدد من البلدان سياسات لضبط أوضاع المالية العامة، أو سياسات تقشفية منذ عام 2010. وهذه العمليات قصيرة الأجل لتصحيح أوجه الإنفاق العام، بما فيها الإنفاق على الحماية الاجتماعية - غالبا ما تقوض جهود التنمية طويلة المدى، وهذا أمر معروف في البلدان مرتفعة الدخل، التي قلصت مجموعة من منافع الرعاية الاجتماعية. فإلى جانب إصلاحات سوق العمل التي خفضت الأجور، وأضعفت قوة التفاوض الجماعي، أدت هذه التدابير إلى تراجع نسبة العمالة، وأسهمت في زيادة الفقر. ويؤدي تراجع مستويات دخل الأسرة إلى انخفاض الاستهلاك المحلي، وانخفاض الطلب، ما يؤدي بدوره إلى إبطاء الانتعاش الاقتصادي.

ومع هذا، فإن ضبط أوضاع المالية العامة يحدث كذلك في معظم الاقتصادات النامية ..

.

كاريكاتير

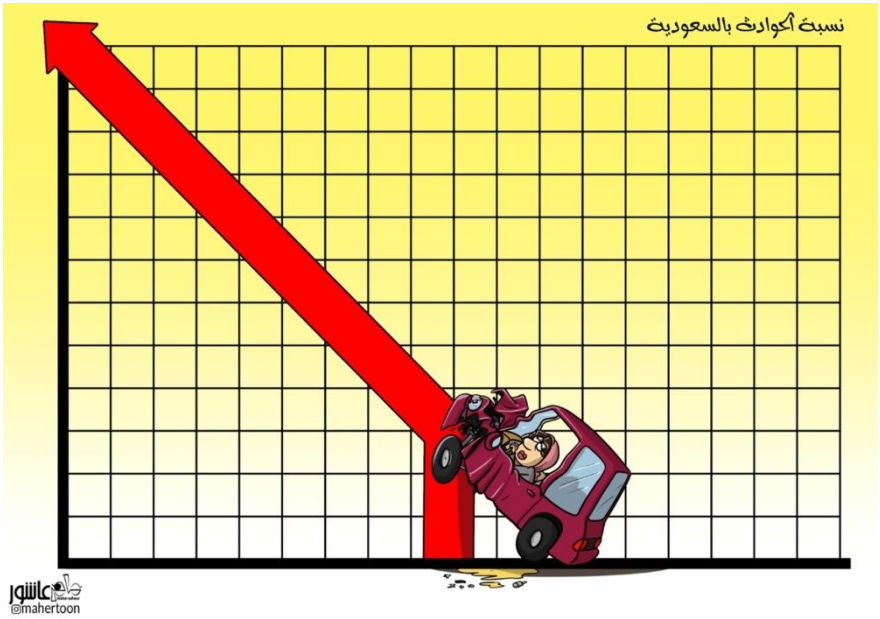

المصدر: جريدة الحياة الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4619634

المصدر: جريدة الرياض الاحد 22 جماد أول 1440هـ - 27 يناير 2019م

http://www.alriyadh.com/1733989

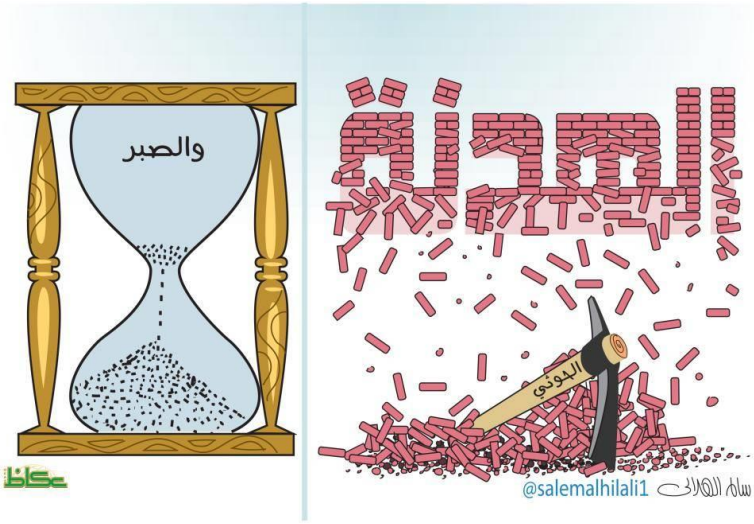

المصدر: جريدة عكاظ الاثنين 23 جماد أول 1439هـ - 28 يناير 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1701992

المصدر: جريدة المدينة الاثنين 23 جماد أول 1439هـ - 28 يناير 2019م

https://www.al-madina.com/article/611699

المصدر: جريدة الحياة الثلاثاء 24 جماد أول 1440هـ - 29 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620037

المصدر: جريدة عكاظ الثلاثاء 24 جماد أول 1439هـ - 29 يناير 2019م

https://www.okaz.com.sa/article/1702211

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 25 جماد أول 1439هـ - 30 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620128

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 25 جماد أول 1439هـ - 30 يناير 2019م

http://www.alriyadh.com/1734675

المصدر: جريدة الحياة الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م

http://www.alhayat.com/article/4620253

المصدر: جريدة الرياض الخميس 26 جماد أول 1440هـ - 31 يناير 2019م

http://www.alriyadh.com/1734881